KOLEJ UNIVERSITI ISLAM ANTARABANGSA SELANGOR
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY COLLEGE SELANGOR
INSTITUT KAJIAN HADIS & AQIDAH
HADITH & AQIDAH RESEARCH INSTITUTE
HADIS
الحديث
e - ISSN 2550 - 1585
International Refereed Academic Journal in Hadith Studies
Published biannually by :
HADITH AND AQIDAH RESEARCH INSTITUTE (INHAD), Selangor International Islamic University College (KUIS)
Bandar Seri Putra, 43600, Bangi, Selangor (Darul Ehsan) Malaysia, Tel: 03 - 8911 7000 Ext: 6129/6130. Fax: 03 - 8926 6279
Email: jurnalhadis@kuis.edu.my Web: www.journal.kuis.edu.my/hadis/

الوَضْعُ في الحديث
دراسة تاريخية تأصيلية
وعرض مُوجَز لأهَمّ الكتب المؤلَّفة في الموضوعات

د. سيد عبد الماجد الغَوْري

الملخَّص:

يتناول هذا البحثُ أهمَّ المباحث المتعلقة بالوضع في الحديث، حيث يعرِّف بمعناه في اللغه واصطلاح المحدِّثين تعريفاً جامعاً، ويبيِّن حكمَ روايته، ويسلِّط الضوءَ على تاريخ ظهوره وأسباب اختلاقه، ويحدِّد الضوابطَ لمعرفته، ويُبرِز موقفَ الأئمة من الموضوعات وجهودَهم في مقاومة الوضَّاعين، ويعرِّف بما ألَّفوه من الكتب في الكشف عن الموضوعات وبيانِ أحوال الوضَّاعين. ويختم بالتنبيه على خطورة انتشار الأحاديث الموضوعة في هذا العصر، ويُرشِد إلى طريقة التخلُّص منها.

الكلمات المفتاحية: *الوضع، دراسة، تاريخية، تأصيلية، عرض مُوجَز، الكتب، الموضوعات*

(FABRICATION OF THE PROPHET'S PBUH TRADITION: A STUDY ON HISTORY AND CONSOLIDATION AND A BRIEF DISPLAY OF THE MOST IMPORTANT BOOKS AUTHORED IN FABRICATED HADITH)

Dr. Syed Abdul Majid Ghouri

Hadith and Aqidah Research Institute (INHAD), Kolej Universiti Islam Antarabangsa Sleangor (KUIS), Malaysia. Email: syedabdulmajid@kuis.edu.my

ABSTRACT

This study deals with the most important themes related to the fabrication of Hadith. The study inclusively defines the meaning of Hadith fabrication in language as well as in the narration of Hadith terms. It also shows the category of ruling in the narration in fabricated hadith and sheds light upon the history of this phenomenon and the reason of fabrication as well as the standards of knowing these types of Hadith. It highlights the perspective of Islamic scholars on fabricated Hadith and their efforts in resisting Hadith fabricators. The study also introduces scholars' books in discovering fabricated Hadith and conditions of fabricators. The study concludes with a warning on the spread of fabricated Hadith in this time and a guide on how to get rid of these types of Hadiths.

Keywords: *Fabrication, Study, History, Consolidation, Brief display, Books, Fabricated Hadith*

Received: February 18, 2016 Accepted: July 9, 2016 Online Published: December 30, 2016

مقدِّمة البحث:

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على أفضل الْمُرسَلين، وخاتم الأنبياء: محمَّد ابن عبد الله الأمين، وعلى آله الْخِيَرة وأصحابه البَرَرة أجمعين، ومَن تَبِعَهم بإحسان ودعا بدعوتهم إلى يوم الدين.

أما بعد: فقد اتَّخذ أعداءُ الإسلام للنَّيْل منه طرائقَ قِدَداً، ووسائلَ مختلفةً، فكان مِن أشدِّها خَطَراً عليه، وأعظمِها ضَرَراً له: "الوَضْع في الحديث"، أي: تَقَوُّلُهم ما لم يَقُلْه النبيُّ ﷺ، ونسبُهم إليه ما لم يفعله ويُقِرَّه. وقد فعل ذلك هؤلاء الأشقياء كما سوَّلتْ لهم نفوسُهم المريضة، وأهواؤهم الخبيثة لمنافعَ ذاتيَّةٍ، ومَصالِحَ شخصيةٍ، وأغراضٍ سياسيَّةٍ، فاتَّخذوا الحديثَ النبويَّ وسيلةً لِلدَّسِّ به في الإسلام بعد أنْ شَقَّ ذلك عليهم بالقرآن الكريم؛ لتوفُّر المسلمين لحفظه، وإقبالهم عليه روايةً وتلاوةً، ولكنَّ وَعْدَ اللهِ سَبَقَ كَيْدَهم في حفظ كتابه، وحديثِ رسوله، ذلك الوعدُ الذي أنزله تعالى في مُحكَم تَنْزيله قائلاً: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].

فالسُّنّةُ من الكتاب بمنْزلة الجزء من الكلِّ، وحفظُ السُّنَّةِ من حفظِ الكتاب، ولا رَيْبَ فيه. فهيّأ اللهُ تعالى في سَلَفِ هذه الأُمَّةِ رجالاً أفذاذاً مِنَ الصَّحابة، والتابعين، ومَن بعدهم المحدِّثين والحُفَّاظ والعلماءَ الْجَهابِذَةَ، الذين أَمَدَّهم – تبارك وتعالى – ببَسْطَةٍ في العلم، وقُوَّةٍ في الحفظ، وسَعَةٍ في الاطِّلاع، فسَخَّرهم ﷻ للذَّبِّ عن دينِه، والدِّفاعِ عن سُنَّة رسوله، ففَضَح بهم أمرَ الوَضَّاعين والكَذَّابين، وكَشَف بهم عن حقيقة أمرهم، وأَبْطَل بهم ما جاء به هؤلاء الأشقياءُ.

ثمَّ وَفَّق الله ﷻ بعضاً منهم لتصنيف الكتب الموثَّقة في حديث رسوله ﷺ، ثم لوضع الكتب المستقلّة في الأحاديث المنسوبة إليه – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – كَذِباً وزُوْراً، فأسَّس بعضُهم في تلك الكتبِ قواعدَ متينةً، وركائزَ ثابتةً لكشفِ اللِّثام عن الوَضْع والوضَّاعين، يَتميَّزُ بها الصِّحاحُ مِنَ الزُّيوف، ويُعْرَف بها الكاذبُ من الصَّادق، مِن حيث لم يَبْقَ أيُّ تخوُّفٍ على السُّنَّةِ مِن وَضْع الوضَّاعين، وتحريفِ المحرِّفين، وتصحيفِ المصحِّفين عليها، كما لم يَبْقَ وجودٌ لروايات هؤلاء الوضَّاعين إلاَّ الشَّيءُ اليسيرُ المتميِّزُ؛ الَّذي قد سَلِمَتْ منه أُمَّهاتُ كتب الحديث.

ولكن مما يدعونا للأسف أنه قد أصبح في أيامنا هذه، لتلك الأحاديث وجودٌ ظاهرٌ واستعمالٌ شائعٌ عند كثير من الوُعَّاظين والخطباء والدُّعاة والمؤلِّفين، الذين لم يتلقَّوا علومَ الشَّريعة من رأس ينبوعها، فازداد الطِّيْنُ بِلَّةً منذ بدأ يظهر بعضُهم على قَنَواتِ التِّلفاز، ويكتبون في المجلاَّت أو الصُّحُف، مستدلِّين في أحاديثهم أو في مقالاتهم بالأحاديث الموضوعة والواهية، فهانَ على النَّاس قَبولُ كُلِّ ما يسمعون منهم، أو يقرؤون لهم من كلّ ذلك.

فهذا لا شَكَّ بلاءٌ عظيمٌ، يَهْدِم جانباً كبيراً من الدِّين، ويشوِّه حقيقتَه عند كثيرٍ منهم،

لذلك تراءى لي أن أقوم في هذا البحث بتعريف الوضع في الحديث من أهمّ جوانبه، وقسّمتُه في سبعة مباحث، أولها: يخص بتعريف "الوضع" لغةً واصطلاحاً، والثاني: ببيان حكم الوضع في الحديث ورواية "الحديث الموضوع"، والثالث: يتحدَّث عن بداية ظهور الوضع في الحديث، والرابع: يذكر أسبابَ الوضع فيه، والخامس: يبيِّن نتائجَ الوضع فيه، والسادس: يعرِّف بالضوابط الكلية لمعرفة الأحاديث الموضوعة، أمّا السابع الذي هو الأخير فهو يعرض مُوجَزاً عن أهمّ الكتب المؤلَّفة في الموضوعات. ويختم البحث بخاتمة تحتوي على أهمّ النتائج والتوصيات، وفيها تنبيهاتٌ على خطور انتشار الأحاديث الموضوعة في هذا العصر، وإرشادٌ إلى طريقة التخلُّص منها، حتى لا يتّخذ الناسُ منها وسيلةً للغمز من مقام رسولنا الكريم ﷺ، وتكأةً لهم للنيل من الدين الحق، وسبيلاً للهزء به والدَّسّ فيه.

وأسأل الله تبارك وتعالى أَنْ يتقبَّل هذا الجهدَ المبذولَ في خدمة سُنَّة رسوله الأعظم، ونبيِّه الخاتِم ﷺ، خالصاً لوجهه الكريم، إنَّه سميعٌ مجيبٌ.

المبحث الأول: تعريف "الوضع" لغةً واصطلاحاً:

(أ) "الوضع" في اللغة:

يُطلَق "الوَضْعُ" في اللغة على عِدَّة معانٍ، منها:

- "الْحَطُّ": يُقال: وَضَعَه، يَضَعَه، وَضْعاً، أي: حَطَّه.
- و"وَضَع عنه": أي: حَطَّ من قَدْره.
- و"وضع عن غريمه": أي: أنقص مِمّا عليه شيئاً[1].
- و"وَضَعَتِ المرأةُ حَمْلَها": إذا وَلَدَتْ.
- و"وضع في تجارته": إذا خَسِرَ فيها[2]، وانحطَّ من رأس مالِها.
- و"الإسقاطُ": يُقال: "فلانٌ وَضَعَ عُنْقَه"، أي: أَسقطها، ويُقال: "فلانٌ وضع عنه الجِنايَةَ"، أي: أَسقطها[3]. ومثلُه: "فلانٌ وَضَع الشيءَ عن كاهله" أي: أسقطه. ويأتي بمعنى: "التَّرْك"، ومنه "إبل موضوعةٌ" أي: متروكةٌ في الْمَرْعَى.
- و"الاختلاقُ" و"الافتراء": يُقال: "فلانٌ وَضَعَ القِصَّةَ" أي: اخْتَلَقَها وافتراها[4].
- و"الإلصاقُ": يُقال: "وَضَعَ فلانٌ على فلانٍ كذا"، أي: أَلصقه به[5].

ومنه "الموضوع" اسمُ مفعولٍ مِن "وَضَعَ يَضَعُ وَضْعاً وضِعَةً"، و"الضِّعَة" معناها: الانحطاطُ في الرُّتْبَة.

---

[1] انظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص: ٧١، ٧٢، وابن فارس، معجم مقاييس اللغة (١١٧/٦).

[2] انظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص: ٧١، ٧٢، وابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (١١٧/٦)، والأزهري،تهذيب اللغة، (٧٤/٣)، وابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم، (٢١٢/٢)، وابن عراق، تنزيه الشريعة، (٥/١).

[3] الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص: ٧١، ٧٢.

[4] ابن سيدة، المحكم: (٢١٢/٢).

[5] السخاوي، فتح المغيث، (٢٣٤/١)، وابن عراق، تنزيه الشريعة، (٥/١).

فبناءً على ما ذكرناه من معاني "الوَضْع" يكون معنى "الحديث الموضوع": الحديث الْمُنْحَطّ، أو الْمُسْقَط، أو الْمُخْتَلَق، أو الْمُلْصَق[1].

(ب) "الوضع" في الاصطلاح:

هو نسبُ الأقوال والأفعال والصفات (الْخُلُقية والخِلْقِية) والتقريرات إلى النبيِّ ﷺ كَذِباً وزُوْراً وبُهْتاناً[2].

وكثيراً ما يكون اللفظ المزعوم للحديث الموضوع من كلام الحكماء، أو الأمثال، أو من آثار الصحابة ﷺ، ينسبه الواضعُ إلى النبي ﷺ. وقد يكون من نَسْجِ خياله، وإنشائه[3].

و"الحديث الموضوع" هو شَرُّ الأحاديث الضعيفة، وأشَدُّها خطراً وضرراً على الدِّين وأهله، كما سنبيِّن ذلك فيما يأتي.

أمّا سببُ تسمية هذا النوعِ بـ"الحديث" فهي تسمية مجازية مع أنه مكذوبٌ على رسول الله ﷺ ومدسوسٌ عليه ومُختلَقٌ به.

المبحث الثاني: حكمُ الوَضْعِ في الحديث وروايةِ "الحديث الموضوع":

المطلب الأول: إثم الكذب على رسول الله ﷺ:

الكذبُ على رسول الله ﷺ عظيمُ المفسدة، فإنه يصير شرعاً مستمرّاً إلى يوم القيامة، بخلاف الكذب على غيره، وبخلاف الكذب في الشهادة، فإنَّ مفسدتهما قاصرةٌ ليست عامةً[4].

يقولُ الإمام يحيى بن شرف النَّوَوي (ت٦٧٦هـ) في مقدِّمة شرحه لـ"صحيح مسلم" عند شرح الحديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[5] ما نصُّه: "الكذبُ عند المتكلِّمين من أصحابنا: الإخبارُ عن الشيء على خلاف ما هو، عَمَداً كان أو سَهْواً. هذا مذهبُ أهل السُّنَّة. وقالت المعتزلة: شرطُه العَمَدِيّة. ودليلُ خطاب هذه الأحاديث لنا، فإنَّه قيَّده – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – بالعمد، لكونه قد يكون عمداً وقد يكون سَهْواً، مع أنَّ الإجماع والنصوص المشهورة بالكتاب والسُّنّة متوافقةٌ متظاهرةٌ على أنه لا إثمَ على النَّاسي والغالِط، فلو أطلق – عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ – الكذبَ، لتُوُهِّم أنه يَأثَم الناسي أيضاً، فقيَّده. وأمَّا الروايات الْمُطْلَقة فمحمولةٌ على المقيَّدة بالعمد، والله أعلم"[6].

ويقول الحافظ ابن حَجَر العَسْقَلاني (ت٨٥٢هـ): "ولا يلزم من استواء أصل الوعيد بالنار في حقِّ مَن كَذَب عليه ﷺ: «فليتبوَّأ» على طول إقامة الكاذب على النبي ﷺ في النار، بل

---

[1] عمر فلاتة، الوضع في الحديث، ص: ١٠٧.

[2] انظر: الحاكم النيسابوري، علوم الحديث، ص: ٨٩، والعراقي، التقييد والإيضاح لما أُطلِق وأُغلِق من كتاب ابن الصَّلاح، (٥٣٩/١)، والسيوطي، تدريب الراوي، (٢٣٤/١)، والسخاوي، فتح المغيث، (٢٣٤/١)، وابن عراق، تنزيه الشريعة، (٥/١).

[3] نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص: ٣٠١.

[4] المرجع السابق: (٢٩/١).

[5] أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، باب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، برقم: (٣)، عن أبي هريرة ﷺ.

[6] النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (٢٩/١).

ظاهرُه أنه لا يخرج منها؛ لأنه لم يجعل له مَنْزِلاً غيره"[١].

المطلب الثاني: حُكم وَضْع الحديث:

اتَّفق علماء الإسلام على أنَّ وضع الحديث حرامٌ، وأنه معصيةٌ مِن أكبر المعاصي، وكان الإمام أبو محمد عبد الله بن يوسف الجُوَيْنِيّ (ت٤٣٨هـ) يُكفِّر من يتعمَّد الكَذِبَ على النبي ﷺ، ويذهب إلى إراقة دَمِه[٢]، وتبعه على ذلك طائفةٌ، منهم الإمام ناصر الدين بن الْمُنَيِّر (ت٦٨٣هـ) من أئمة المالكية. وهذا يَدُلُّ على أنَّه أكبر الكبائر، يقتضي الكفرَ عند غير واحدٍ من أهل السنَّة[٣].

وفي بيان سبب عظم تلك المعصية قال الحافظ محمد بن عبد الرحمن السَّخَاوي (ت٩٠٢هـ): "... لأنَّ الكَذِب عليه ﷺ ليس كالكذب على غيره من الْخَلْق والأُمَم[٤]، حتى اتَّفق أهلُ البصيرة والبصائر: أنه مِن أكبر الكبائر، وصرَّح غيرُ واحدٍ من علماء الدِّين وأئمَّتِه بعَدَم قبول توبته"[٥].

وقال الإمام النَّووي "... وأنه – أي: وَضْعُ الحديث – فاحشةٌ عظيمةٌ ومُوبِقةٌ كبيرةٌ، ولكن لا يُكفَّر بهذا الكذب إلا أن يستحلَّه. هذا هو المشهور من مذاهب العلماء من الطوائف"[٦].

المطلب الثالث: حكم قبول رواية الواضِع أو الكاذب بعد موته:

قال الإمام النَّوَوي: "إنَّ مَن كَذَب على رسول الله ﷺ عَمَداً في حديثٍ واحدٍ؛ فَسَق، ورُدَّتْ رواياتُه كلُّها، وبَطَل الاحتجاجُ بجميعها"[٧].

وفي ذلك يقول الحافظ ابن الصَّلاح الشَّهْرَزُوْري (ت٦٤٣هـ): "التَّائبُ من الكذب متعمِّداً في حديث رسولِ الله ﷺ، فإنَّه لا تُقْبَل روايتُه أبداً وإنْ حَسُنَتْ توبتُه على ما ذُكِر عن غير واحدٍ من أهل العلم، منهم: أحمدُ بن حنبل، وأبو بَكْر الْحُمَيْدِي (شيخ البخاري)..."[٨].

والسَّبَبُ في عَدَمِ قَبولِه: الزَّجْرُ والتغليظُ، والمبالغةُ في الاحتياط للحديث، كما أنَّ الشريعة غلظت حرمةَ أعراض الناس فرَدَّتْ شهادةَ القاذف ولو تابَ بعد ذلك، على ما ذهب إليه كثيرٌ من العلماء[٩].

واسْتَدَلَّ الحافظ السُّيوطيّ على ذلك باستدلالٍ بديعٍ يَدُلُّ على تحقيقه وفقهِه فقال: "ذكروا في باب اللِّعان أنَّ الزَّاني إذا تابَ وحَسُنَتْ توبتُه، لا يعود مُحْصَناً، ولا يحدُّ قاذفه بعد ذلك

---

[١] ابن حجر، فتح الباري، (٢٠٢/١).

[٢] النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (٢٩/١).

[٣] انظر: الملا علي القاري، الأسرار المرفوعة، ص: ٣٦، ٣٧، والسخاوي، المقاصد الحسنة، ص: ٤.

[٤] قال المغيرة بن شُعْبَة ﷺ: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ كَذِباً عليَّ ليس ككَذِبٍ على أحد، فَمَن كَذَب عليَّ متعمِّداً فَلْيَتَبَوَّأ مَقْعَدَه مِن النَّار». (أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، باب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، برقم: ٤).

[٥] السخاوي، المقاصد الحسنة، ص: ٤. أي: توبة من وَضَع الحديثَ.

[٦] النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (٢٩/١).

[٧] النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (٢٩/١).

[٨] ابن الصلاح، علوم الحديث، ص: ١١٦.

[٩] نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص: ٨٢.

لبقاء ثُلْمَة عرضِه، فهذا نظيرٌ أنَّ الكاذب لا يُقْبَل خَبَرُه أبداً"[1].

ولكن خالفهم الإمامُ النَّووي في ذلك وقال: "ولم أَرَ دليلاً لمذهب هؤلاء...، وهذا الذي ذكره هؤلاء الأئمَّةُ ضعيفٌ مخالفٌ للقواعد الشرعية. والمختار: القطعُ بصحة توبته في هذا، وقبول رِواياته بعدها إذا صحَّت توبتُه بشُروطها المعروفة...، فهذا هو الجاري على قواعد الشرع"[2].

المطلب الرابع: حُكم رواية الحديث الموضوع:

لقد اتَّفق علماء الحديث أنه تُحْرَم روايتُه مع العلم بوَضْعه، سواء كان في الأحكام، أو القِصَص أو الترغيب ونحوِها، إلا مبيِّناً وَضْعَه؛ لحديثٍ رواه سَمُرَة بن جُنْدُبٍ ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ رَوَى عَنِّيْ حَدِيثاً وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَذَّابِيْنَ»[3].

وقال الحافظُ ابن الصَّلاح: "اعْلَمْ أنَّ الحديث الموضوع شَرُّ الأحاديث الضعيفة، ولا تَحِلُّ روايتُه لأحدٍ عَلِمَ حالَه في أيِّ معنىً كان إلاَّ مقروناً ببيان وَضْعِه، بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يُحْتَمَل صِدْقُها في الباطن، حيث جازت روايتُها في الترغيب والترهيب"[4].

وقد صرَّح العلماء من أمثال شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَة (ت٧٢٨هـ)، والحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذَّهَبِيِّ (ت٧٤٨هـ)، والحافظ ابن حجر العسقلاني: أنَّ رواية الراوي للموضوعات دون التنبيه إليها من الذُّنوب، قال الحافظ الذهبيّ عن الحافِظَين الأصبهانِيَّين: ابن مَنْدَهْ أبي عبد الله محمد بن إسحاق (ت٣٩٥هـ) وأبي نُعَيْمٍ أحمد بن عبد الله (ت٤٣٠هـ): "لا أعلمُ لهما ذنباً أكبر من روايتهما الموضوعاتِ ساكِتَيْن عنها"[5].

ولأجل هذا، فقد توَرَّع كثيرٌ من السَّلَف الصالح عن الإكثار من الرواية، وتَوقَّوها خوفاً من الوقوع في الكذب والدُّخول في حديث الوعيد الذي ذكرناه آنفاً.

المبحث الثالث: بداية ظهور الكَذِب والوَضْعِ في الحديث:

لم يكن الكذبُ على عهد رسول الله ﷺ من الصَّحابة رضوان الله عليهم، ولا وَقَع منهم بعده، فكانوا مَحَلَّ الثقةِ فيما بينهم لا يَكذِب بعضُهم بعضاً، وكلُّ ما كان بينهم من خِلافٍ فقهيٍّ لا يتعدَّى اختلافَ وِجهات النظر في أمرٍ دينيٍّ، وكلُّ منهم يطلب الحقَّ وينشده.

أمّا عصرُ التابعين فكان الكذبُ في عهد كِبارهم أقَلّ منه في عهد صِغارهم، إذ كان احترامُ مقامِ رسول الله ﷺ، وعامِلُ التقوى والتديُّن أقوى في ذلك العصر منه في العصر الثاني، لذلك كانت البواعثُ على الوضع في الحديث ضيِّقةً في هذا العصرِ بالنسبة للعُصور التالية[6].

---

[1] السيوطي، تدريب الراوي، (٢٢١/١). ولكن خالفهم في ذلك الإمامُ النَّووي وقال: "ولم أَرَ دليلاً لمذهب هؤلاء...، وهذا الذي ذكره هؤلاء الأئمَّةُ ضعيفٌ مخالفٌ للقواعد الشرعية. والمختار: القطعُ بصِحّة توبته في هذا، وقبول رِواياته بعدها إذا صحَّت توبتُه بشُروطها المعروفة...، فهذا هو الجاري على قواعد الشرع". (النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ٢٩/١).

[2] النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (٧٠/١).

[3] أخرجه أحمد في مسنده، (١٢١/٣٠، ١٢٢)، برقم: (١٨١٨٤)، عن المغيرة بن شعبة ﷺ، وهو حديث صحيح.

[4] ابن الصلاح، علوم الحديث، ص: ٩٨ ٩٩.

[5] انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال، (٢٥١/١).

[6] مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص: ٩٢.

المطلب الأول: ظهور الوَضْع في الحديث على وجه التحديد:

يمكن لنا تحديدُ سنة أربعين من الهجرة كالْحَدِّ الفاصل بين صفاء السُّنَّةِ وخلوصها من الكذب والوضع، وبين التزيُّد فيها واتِّخاذها وسيلةً لخدمة الأغراض السياسية والانقسامات الداخلية، بعد أنْ اتَّخذ الخلافُ بين عليّ بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان – رضي الله عنهما – شكلاً حربياً سالَتْ به دِماءٌ وأُزهقت فيه أرواحٌ، وبعد أنْ انقسم المسلمون إلى طوائفَ متعدِّدةٍ، فالجمهورُ كانوا مع عليٍّ ﷺ في خلافه مع معاوية ﷺ، وكان "الخوارجُ" انقسموا على عليٍّ ومعاوية – رضي الله عنهما – معاً بعد أنْ كانوا من شِيعة عليّ المتحمِّسين له[1]، وآلُ البيت وفريقٌ منهم أخذوا بعد قتل عليٍّ وخلافة معاوية يُطالبون بحقِّهم في الخلافة، ويَشُقّون عصا الطاعة على الدولة الأموية. وهكذا كانت الأحداثُ السياسية سبباً في انقسام المسلمين إلى شِيَعٍ وأحزابٍ.

ومِن هنا زاد احتياطُ الصحابة ﷺ، واشتدَّ حذرُهم من الرواية عن أحاديث النبي ﷺ، فلم يأخذوا إلا ما علموا وعرفوا منها، وتركوا ما دُوْن ذلك، لذا نجد عبد الله بن عباس – رضي الله عنهما – يُعرِض عن بُشَيْر بن كَعْب العَدَوِي لَمّا جاءه يحدِّثه ويقول: "قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ"، فجعل ابنُ عباس لا يَأذَن لحديثه ولا ينظر إليه، فقال: "يا ابن عباس! مالي لا أراكَ تسمع لحديثي؟ أحدِّثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع!؟ فقال ابن عباس: "إنا كُنّا مرّةً إذا سَمِعْنا رجلاً يقول: (قال رسول الله ﷺ) ابتدرتْه أبصارُنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلمَّا رَكِبَ الناسُ الصَّعْبَةَ والذَّلُوْلَ؛ لم نأخذ من الناس إلا ما نَعرِف"[2].

وكذلك مِن هنا بدأ الصحابةُ الأواخرُ ثم التابعون الأوائل المطالَبةَ بالإسناد، وتشدَّدوا فيه، رُوي عن الإمام ابن سِيْرين (ت١١٠هـ) أنه قال: "لم يَكُونوا يَسألُون عن الإسناد، فلمَّا وقعت الفتنةُ قالوا: سَمُّوا لنا رِجالَكم، فيُنظَر إلى أهل السُّنّة فيُؤخَذ حديثُهم، ويُنظَر إلى أهل البِدَع فلا يُؤخَذ حديثُهم"[3].

وهكذا بدأت المطالبةُ بالإسناد إثر تلك الفتنة التي كانت بين عليّ بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، حيث خرج على عليٍّ ﷺ طائفةٌ سُمّوا بـ"الْخَوارِج"، كما ظهر في عهده "الشِّيْعَةُ" الغُلاَة في حقِّه مثل عبد الله بن سبأ اليماني اليهودي (ت٧هـ) وجماعةٌ معه، الذين لعبوا دوراً رئيساً في أحداث تلك الفتنة[4].

ثم اتَّخذ هذا الانقسامُ شكلاً دينياً كان له أبلغَ الأثرِ في قيام المذاهب الدينية في الإسلام بعد، فلقد حاولَ كلُّ حزبٍ أن يؤيِّد موقفَه بالقرآن الكريم والسُّنَّة النبوية، وطبيعيٌّ أن لا يكونا مع

---

[1] وقد خرجوا على عليٍّ بن أبي طالب ﷺ ولم يرضوا بمبدأ التحكيم الذي عرضه عليه معاوية بن أبي سفيان ﷺ، وطلبوا من علي ﷺ أن ينقض هذا الاتفاقَ، ولكنه لم يقبل منهم ذلك، حقناً لدماء المسلمين، فانفصلوا عنه، وذهبوا إلى حروراء تحت شعارٍ أن: "لا حُكْمَ إلا الله"، ومن هنا سُمّوا "الحرورية" و"الخوارج"، وكان ذلك أول ظهور الفِرَق في الإسلام. (انظر: كمال الدين عبد الغني المرسي، كتابة الحديث النبوي وجمعه وتدوينه وصفات أهله، ص: ١٣٤، ١٣٥).

[2] أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، باب: النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحمُّلها، برقم: (٧).

[3] أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، باب: بيان أن الإسناد م الدين...، برقم: (٢٧).

[4] كمال الدين عبد الغني المرسي، كتابة الحديث النبوي وجمعه وتدوينه وصفات أهله، ص: ١٣٣، ١٣٤.

كل حزبٍ يؤيِّدانه في كل ما يَدَّعي، فعمل بعضُ الأحزاب على أن يتناولوا القرآنَ على غير حقيقته، وأن يحمِّلوا نصوصَ السُّنَّة ما لا تتحمَّله، وأن يضع بعضُهم على لسان الرسول ﷺ أحاديثَ تؤيِّد دعوَاهم، بعد أنْ عَزَّ عليهم مثلُ ذلك في القرآن الكريم لحِفْظه وتوفُّر المسلمين على روايته وتلاوته، ومِن هنا كان وضعُ الحديث واختلاطُ الصحيح منه بالموضوع[١].

المطلب الثاني: دور الشِّيْعَة الرافضة في وَضْع الحديث:

كما أسلفتُ آنفاً إلى أنَّ "الشيعة" هم الذين شايعوا عليَّ بن أبي طالب ﷺ على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته، ووصيتِه إمّا جَلِيّاً وإمّا خَفِيّاً، واعتقدوا أنَّ الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلمٍ يكون من غيره، أو بتقيةٍ من عنده، وغير ذلك من عقائد يعتقدونها[٢].

والشيعة فِرَقٌ كثيرة، يكفِّر بعضُهم بعضاً، والموجودةُ منهم حالياً في العالَم الإسلامي أكثرهم من الإثني عشرية.

وإن كانت الفِرَق المنحرفة عن دين الإسلام انغمست في الكذب على رسول الله ﷺ كثرةً وقِلَّةً، فكان الشيعة الرافضة أكثر هذه الفِرَق كَذِباً وزُوْراً وبُهتاناً في أحاديث الرسول ﷺ، ولقد قاموا بدورٍ خطيرٍ في وضع الحديث حتى أصبح من البدهيات عند المشتغلين بعلم الرواية، ولذا قد حذَّر عنهم علماءُ الإسلام وأئمة الدين[٣]، ولَمّا سُئل الإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ) عن الشيعة الرافضة فقال: "لا تَرْوِ عنهم فإنهم يكذِّبون"[٤]، وقال القاضي شَرِيك بن عبد الله النَّخْعي (ت١٧٧هـ) – وكان معروفاً بالتَّشَيُّع مع الاعتدال فيه –: "احْمِلْ عن كلِّ مَن لقيتَ إلا الرافضة، فإنهم يضعون الحديثَ ويتَّخذونه دِيناً"[٥]، وقال الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ): "لم أَرَ في أهل الأهواء أشهد بالزُّور من الرافضة"[٦].

وقد بالَغَ الشيعةُ في الوضع خاصةً فيما يؤيِّد بدعتَهم، وفَضْلَ عليّ بن أبي طالب ﷺ وآل البيت رضوان الله عليهم، وكذا في ذمِّ مُخالِفيهم مِن الصحابة ومَن بعدهم مِن خلفاء بني أُمَيَّة، حتى نُسِبَ الكذبُ في أحاديث الفضائل إليهم على ما شهد به رجلٌ منهم وهو ابن أبي الحَديد (ت٦٥٦هـ) الذي قال: "إنَّ أَصْلَ الأكاذيب في حديث الفضائل كان من جِهة الشيعة، فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديثَ مختلفةً في صاحبهم، حَمَلَهم على وَضْعها عداوةُ خصومهم"[٧]، وقال أيضاً: "فأمَّا الأمور المستبشعة التي تذكرها الشيعةُ – وذَكر ضَرْبَ فاطمةَ بالسَّوط، وإيذاء عُمَرَ لها ولابنيها: الحسن والحُسين وغير ذلك من الْمَثالِب – ثم قال: فكلُّ ذلك لا أصلَ له عند أصحابنا، ولا يُثبِته أحدٌ منهم، ولا رواه أهلُ الحديث، ولا يعرفونه، وإنما هو شيءٌ تفرَّد به الشيعةُ

---

[١] السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: ص: ٩٢، ٩٣.

[٢] انظر: مانع بن حماد الجهني، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، (٥١/١).

[٣] الخطيب البغدادي، الكفاية في علم أصول الرواية، ص: ١٢٥، ١٢٦.

[٤] ابن تيمية، منهاج السنة، (١٣/١).

[٥] السيوطي، تدريب الراوي، (٣٢٧/١).

[٦] الخطيب البغدادي، الكفاية، ص: ١٦٦.

[٧] ابن أبي حديد، شرح نهج البلاغة، (١٣٥/١).

بنقله"[1].

ويقولُ الحافظ أبو يَعْلَى الْخَلِيْلي (ت٤٤٦هـ): "وَضعت الرافضةُ في فضائل عليٍّ وأهل بيته نحواً من ثلاثمئة ألف حديثٍ"[2].

وقد وصف الحافظ ابن حجر موضوعاتِ الشيعة في الفضائل بأنها مما لا يُحصَى[3].

وقد يكون في تحديد عددٍ بعينه نوعٌ من المجازفة، لكنَّ هذه الكثرة تؤكِّد أنَّ الوضع كان الشُّغْلَ الشاغلَ لكثيرين من الشيعة، وأنهم كانوا أكثرَ جُرْأةً في ذلك من غيرهم.

المبحث الرابع: أسباب الوَضْع في الحديث:

لوضع الأحاديث أسبابٌ ودوافع كثيرة حملت الوَضَّاعين والكَذَّابين على التقوُّل ما لم يقله النبيُّ ﷺ زُوْراً له وافتراءاً عليه، ومن تلك الأسباب نُوجِز أهمَّها فيما يلي:

أولاً: النَّيْلُ من الإسلام والمسلمين:

هو أوَّلُ الأسباب للوضع ظهوراً، دبَّرته الأمم المنكوبة على أيدي المسلمين من اليهود والنصارى والمجوس، للنَّيْل من الإسلام والمسلمين، ونفَّذه أحدُ أبناء يهود اليمن، وهو عبد الله بن سبأ (ت٧٠هـ)، الذي جاء إلى المدينة متستِّراً بمسوح الإسلام، وتحرَّك هنا وهناك للاستطلاع على أماكن الضَّعْف في الخلافة، فوجد ما أراد، فسوَّل له شيطانه لخَلْق العداء بين المسلمين، فأظهر حُبَّه للرسول ﷺ وآل البيت، ووَضَع حديثَ وصاية عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه: "إنه كان ألف نبيٍّ، ولكلّ نبيٍّ وَصِيٌّ، وكان عليٌّ وصيَّ محمَّد". وقال أيضاً: "محمد خاتم الأنبياء، وعليٌّ خاتم الأوصياء"[4].

واستطاع عبد الله بن سبأ من خلال أفكاره وتحرُّكاته تلك، قتلَ الخليفة عثمان بن عَفَّان رضي الله عنه، وتفريقَ المسلمين بين شيعة عليّ وأنصار معاوية رضي الله عنهما، وخَلْقَ العداء الدائم بينهم، وضَرْبَ بعضِهم رقابَ بعضٍ، وحقَّق بذلك كلِّه ما كانت تصبو إليه أمته (اليهود) من الانتقام من الإسلام والمسلمين[5].

كما دخل في هذه العداوةِ أهلُ الزَّنْدَقَةِ، وغيرُهم من مجوسٍ وحاقدين على الإسلام دِيناً ودولةً، وتفنَّنوا بألوان الوضع في الحديث كُلَّ التفنُّن للنَّيل من الإسلام وأهله، فوضعوا ما يَتّصِل بذات الله تعالى، والملائكةِ، والسَّمٰواتِ، والأرضين، والنُّبُوَّةِ، والعقيدةِ، والعبادةِ، والشَّرْعِ، والعقلِ، والمأكولاتِ، والمشروباتِ، والملبوساتِ، والقَبْرِ، والحَشْرِ، والجَنَّةِ، والنَّارِ، والدُّنيا، والآخرةِ، حتى وضعوا في العَدَس، والبَصَلِ.

ومن أمثلة وَضْعهم لهذا النوع:

---

[1] المصدر السابق: (١١/٤٢، ٤٨).

[2] الذهبي، تذكرة الحفاظ، (٣/١١٢٣).

[3] ابن حجر، لسان الميزان، (٦/٦).

[4] ابن جرير الطبري، تأريخ الأمم والملوك، (٤/٣٤٠)

[5] أبو الليث الخيرآبادي، علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها، ص: ١٩٤، ١٩٥.

١)منها في ذات الله تبارك وتعالى: "رأيتُ ربِّي يوم النَّفْر على جَمَلٍ أزْرَقٍ، عليه جُبَّةُ صُوفٍ أمام الناس"[١].

٢)ومنها في الْخَضْراوات والمأكولات: "عليكم بالعَدَسِ، فإنه مُبارَكٌ يرقِّق القلبَ، ويُكثِر الدَّمْعَةَ، قُدِّسَ على لسان سبعين نبيّاً"[٢].

٣)ومنها في الطُّيور والحيوانات: "لا تَسُبُّوا الدِّيْكَ فإنه صَدِيقي وأنا صديقُه، وعَدُوُّه عَدُوِّي، والذي بَعثني بالحقِّ لو يَعْلَمُ بنو آدمَ ما في صوتِه؛ لاشتروا رِيْشَه ولَحْمَه بالذَّهَبِ والفِضَّةِ، وإنَّه لَيَطْرُدُ مَدى صوتِه من الجِنِّ"[٣].

ثانياً: الخلافات السياسية:

نتيجةً للخلاف القائم بين شيعة عليٍّ وأنصار معاوية – رضي الله عنهما — قد ظهر اتِّجاهُ تأييدِ إمام الفريق بأحاديث في فضله، وأحاديث في ذمّ خصومه، فقام به كلُّ فريق؛ وإن كان نصيب الشيعة منه أكبر وأخطر. كما وضع أيضاً بعضُ الجَهَلَةِ من أهل السُّنّة أحاديثَ في فضل الشيخَين (أبي بكر الصِّديق وعمر بن الخطَّاب) وعثمان ابن عفَّان ﷺ انتصاراً لهم، وكذلك البعضُ منهم وضعوا أحاديث في فضائل الخلفاء الأربعة مجتمعة رأباً للصَّدع بين أهل السنة والشيعة[٤].

وكان ذلك أوَّلَ سببٍ للوضع بعد مَقْتَل عثمان بن عَفَّان ﷺ، والذي اتَّخذ طابعاً دينياً بَعْدُ، وأوَّلُ معنىً طَرَقه الواضعون هو فضائل الأشخاص، قال الإمام ابن الجَوْزي جمال الدين أبو الفَرَج عبد الرحمن بن علي البغدادي (ت٥٩٧هـ): "وقد تعصَّب قومٌ لا خلاقَ لهم، يدَّعون التمسُّكَ بالسُّنّة! فوضعوا لأبي بَكْرٍ ﷺ فضائلَ، ومنهم من قصد الرافضة بما وضعت لعَليٍّ ﷺ، وكِلا الفريقين على الخطأ، وذانك السيّدان غنيّان بالفضائل الصحيحة عن استعارةٍ وتخرُّصٍ"[٥].

ومن أكثَرِ ما يُوجَد من هذا ما شُحِنَتْ به كتبُ الأصولِ والفُروعِ العتيقة عند الشيعة، فإنَّ فيها الكثيرَ من الأحاديث والأخبار ممَّا يُنْسَب إلى عليِّ بن أبي طالب ﷺ، وغيرِه من سادة أهل البيت بأسانيدَ واهيةٍ، قال التابعي عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري (ت٨٣هـ): "صَحِبْتُ عليّاً ﷺ في الحضَرِ والسَّفرِ، وأكثَرُ ما يُحدِّثون عنه باطِلٌ"[٦]، وكان الإمام عامِر بن شَراحِيل الشَّعْبيُّ (ت١٠٣هـ) يقولُ: "ما كُذِبَ على أحد من هذه الأمَّةِ ما كُذِبَ على عليِّ بن أبي طالب"[٧].

ومن أمثلة الوَضْع لهذا النوع:

---

[١] انظر: ابن عراق، تنزيه الشريعة، (٢/٢٤٣).

[٢] انظر: ابن القيم الجوزية، المنار المنيف، ص: ٧٦، وابن عراق، تَنْزيه الشريعة، (٢/٢٤٩).

[٣] ابن الجوزي، كتاب الموضوعات، (٣/١٣٣ – ١٣٤).

[٤] الخيرآبادي، علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها، ص: ١٩٥.

[٥] ابن الجوزي، كتاب الموضوعات، (١/٢٢٥).

[٦] المصدر السابق: ص: ٤٠.

[٧] علي بن الجعد، الجعديات: رقم (٢٥٥٦).

١) ومِن أشهرها ما وُضِعَ في فضائل أبي بكر الصِّدِّيق ﷺ مِن قِبَل بعض جَهَلة أهل السُّنَّة: "إنَّ الله يَتَجَلَّى للنَّاس عامّةً يومَ القيامةِ، ولأبي بكر خاصّةً"[١].

٢) ومن أشهر الأحاديث الموضوعة على عليٍّ ﷺ: "عَلِيٌّ خَيْرُ البَشَرِ، مَنْ أَبَى فقد كَفَرَ"[٢].

ولم ينتهِ وضعُ الحديث إلى فضائل الصحابة ﷺ فقط؛ بل استمرَّ لدعم الرؤساء والملوك إلى عهد الخلافة العباسية، واستوفت بيانَها كتبُ الموضوعات.

ثالثاً: الخلافات العَقَدِيَّة:

ظهر في الرُّبُع الأخير من القرن الأول العديدُ من الفِرَق المنحرفة عن العقيدة الإسلامية الصافية مثل: القَدَرِيَّة[٣]، والجَبْرِيَّة[٤]، والْمُرْجِئَة[٥]، والجَهْمِيَّة[٦]، بأفكار غريبة في باب العقائد، ووضعوا أحاديث في نصرة مذاهبهم العَقَدِيَّة وآرائهم الفاسدة، وقابَلَهم مِن أهل السُّنّة – مَن أخذتهم العِزَّةُ بالإثم – فوضعوا أحاديث في ذمّ تلك الفِرَق، منها:

وضعت القَدَرِيَّةُ حديثَ: «إذا كان يوم القيامة، وجَمَع اللهُ الأَوَّلِين والآخرين في صعيد واحد، فالسعيدُ مَن وَجَد لقَدَمِه مَوضِعاً، فيُنادي مُنَادٍ من تحت العَرْش: ألا مَن برّأ ربّه مِن ذنبه، وألزمه نفسه فليدخل الجنَّة»[٧].

فردَّ عليها مخالفوها من أهل السُّنّة بحديث ذكروا فيه خصومةَ أبي بكر وعمر – رضي الله عنهما – في القدر، فقال أبو بكر: "يَقدِر اللهُ الخيرَ ولا يَقدِر الشَّرَّ"، وقال عمر: "بل يقدرهما جميعاً الله"، وذكروا أنَّ النبي ﷺ أخبرهم بأنَّ جبريل وميكائيل وقعا في الخصومة نفسها، وأنه ﷺ قضى فيها بين أبي بكر وعمر بقضاء إسرائيل بين جبريل وميكائيل، فقال: «أوجب القدر خيره وشرّه، وضرّه ونفعه، وحُلُوّه ومُرّه من الله ﷻ، فهذا قضائي بينكما...»، ثم قال: «يا أبا بكر! إنَّ الله لو لم يَشَأْ أن يُعصَى ما خَلَق إبليسَ...»[٨]، وغيره من الأحاديث على هذا النَّمط.

ووضعت المرجئةُ حديثَ: "قَدِمَ وفدُ ثقيفٍ على رسول الله ﷺ، فقالوا: جئناك نسألك عن الإيمان أيَزِيْد أو يَنقُص؟ قال: «لا، الإيمانُ مُثبَتٌ في القلب كالْجِبَال الرَّواسي، وزيادته كفرٌ، ونقصانه كفرٌ»، فردَّ عليهم مُخالِفوهم بوضع حديث: «الإيمانُ قولٌ وعملٌ، يَزِيد ويَنقُص»[٩].

ووضع مخالفو هذه البِدَع من جهلة أهل السُّنّة حديثاً جعلوه عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ الله لَعَن أربعةً على لِسَان سَبعِين نبياً»، قلنا: مَن هم يا رسول الله؟

---

[١] الجوزجاني، أحوال الرجال، ص: ٤٠.

[٢] انظر: ابن عراق، تَنْزِيه الشريعة، (١/١٤٦).

[٣] هم القائلون بنفي القَدَرِ، أي: أنَّ الشرَّ من خلق العَبْدِ لا من خلق الله، ومنه من يقول: لا يعلمه الله من المخلوق حتى يفعله.

[٤] هم القائلون: إن أفعال الإنسان خيرها وشرها من الله وأن نسبتها إلى العبد إنما هي على سبيل المجاز.

[٥] من ذهب إلى أنَّ الإيمان مُجَرَّدُ اعتقاد القلب وإقرار اللِّسان، وأن الأعمال ليست من الإيمان، وعليه فهو لا يزيد ولا ينقص، ومنهم من غلا فقال: لا يضرُّ مع الإيمان معصية.

[٦] أتباعُ (جَهْم بن صَفوان) في نفي صِفات الباري تعالى، واعتقادِ خلق القرآن.

[٧] انظر: ابن الجوزي، كتاب الموضوعات، (١/٢٧٢-٢٧٤).

[٨] انظر المصدر السابق: (١/٢٧٢-٢٧٤).

[٩] انظر الحديثين في المصدر السابق: (١/١٢٩، ١٣١).

قال: «القدرية والجهمية والمرجئة والروافض»، قلنا: يا رسول الله! ما القدرية؟ قال: «الذين يقولون: الخيرُ من الله، والشَّرُّ من إبليس، ألا إنَّ الخير والشَّرّ من الله!، فمن قال غير ذلك فعليه لعنةُ الله»، قلنا: فما الجهمية؟ قال: «الذين يقولون: إنَّ القرآن مخلوقٌ، ألا إنَّ القرآن غيرُ مخلوقٍ!، فمَن قال غير ذلك فعليه لعنةُ الله»... إلى أنْ سألوه عن المرجئة والروافض، وعرَّفهم بها النبيُّ ﷺ[1]. هذه وأمثالها كثيرة في كتب الموضوعات، التي تعبِّر عن مدى الصراع القائم بين أهل السنة والجماعة وأهل البِدَع والنِّحَل الأخرى[2].

رابعاً: الخلافات المذهبية:

إنَّ الخلاف بين الأئمة المجتهدين في بعض المسائل الفقهية الفرعية أمرٌ طبيعيٌّ، ناجمٌ عن الأدلة ذاتها، وهو أمرٌ أَذِنَ به الشرعُ دفعاً للعَنَت، ورفعاً للحرج، ووعد للمجتهدين بالأجر والثواب، ولا نجد أحداً من الأئمة المجتهدين عابَ مَنْ خالفه فيما ذهب إليه؛ بل – على عكس ذلك – كلٌّ منهم كان يُجِلُّ الآخرَ، ويحترمه ويحترم آراءَه، وربما يأخذ عنه، ولكن الجَهَلَة وسُخفاء العقول وضعفاء الذِّمَّة من أتباعهم اتَّخذوا من هذه الخلافات طريقاً إلى الجدل العقيم، وتراشقوا التُّهَم فيما بينهم، وكلٌّ منهم رفعوا من قَدْر إمامهم حتى عَرَّشوه على الثُّرَيّا، وانتقصوا من لم يقلِّدوه حتى دَسُّوه في الثُّرَى.

ويبدو أنَّ هذه العصبية المذهبية ظهرت بعد وفاة الإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ)، واشتدَّت حتى ذهبت بهم إلى أبعد مدى في الحقد والكراهية، ودفعت بهم إلى أن يضعوا أحاديث في فضل إمامهم، وأحاديث فيما ذهب إليه من آراء وأقوال تقديساً له ولآرائه.

فهذا مأمون بن أحمد السُّلَّمِي الْهَرَوي دخل الشامَ سنة٢٥٠هـ، وقيل له: ألا ترى إلى الشافعي ومَن تبعه بخراسان؟ فقال: حَدَّثَنا أحمدُ [هو ابن عبد الله الجُوَيْبَارِي، أحد الكذَّابين] وذكر سنده عن أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً: «يكون في أمتي رجلٌ يُقال له أبو حنيفة، هو سِرَاجُ أُمَّتي، هو سِرَاجُ أُمَّتِي»، قال الحافظ الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي (ت٤٦٣هـ): "هكذا حدَّث به في بلاد خراسان، ثم حدَّث به في العراق، وزاد فيه: «يكون في أُمَّتي رجلٌ يُقال له: محمَّد بن إدريس، أضَرُّ على أُمَّتي من إبليس»"[3].

وروى الإمام ابن عَدِيّ أبو أحمد عبد الله الجُرْجاني (ت٣٦٥هـ) من طريق أحمد ابن عبد الله الجويباري المذكور عن أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً: «سيأتي من بعدي رجلٌ يُقال له النعمان بن ثابت، ويُكنى أبا حنيفة، ليَحْيَيَنَّ دينُ الله وسُنَّتي على يديه»[4].

وبالمقابل مِن ذلك، وضع مروان بن سالم الجُزَري حديثاً في فضل الإمام الشافعي، يقول:

---

[1] المصدر السابق: (٢٧٦/١).

[2] الخيرآبادي، علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها، ص: ١٩٧.

[3] ابن الجوزي، كتاب الموضوعات، (٤٨/٢)، وابن عراق، تنزيه الشريعة، (٣٠/٢)، والذهبي، ميزان الاعتدال، (٤٢٩/٣).

[4] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (١٨٢/١)، وابن الجوزي، كتاب الموضوعات، (٤٩/٢)

«عالِمُ قريش – يعني الشافعي – يملأ الأرضَ علماً»[١].

ومما وضعوه في شأن بعض مسائل الفقه حديث: «الْمَضْمَضَةُ والاستنشاقُ للجُنُب ثلاثاً فريضةٌ»[٢]، وحديث: «مَن رَفَع يديه عند الركوع والرفع فلا صلاةَ له»[٣]، وحديث: «مَن أفرد الإقامةَ فليس منا»[٤].

وبالمقابل منها وضعوا حديث: «رَفْعُ الأيدي في الصَّلاة من الاستكانة...»[٥]، وحديث: «لا يجتمع على مؤمن خراج وعشر»[٦]، وما إلى ذلك من الأحاديث التي وُضِعَتْ في المسائل المختلَف فيها بين الحنفية والشافعية خاصةً[٧].

خامساً: العصبية للجِنْس والقبيلة واللُّغَة والبَلَد:

إنَّ مرض العصبية للباطل قلَّ أن تَسلَم منه أُمَّةٌ من الأمم، وأقرَبُ زمنٍ لظهور هذه الظاهرة هو القرن الثاني، حيث استقرَّ العرب في الْمُدُن المفتوحة، واختلطوا بالأعاجم، بجانب إيثار الخلفاء بعض القبائل والشعوب، وتفضيلهم بعض الأجناس على الأخرى، فوُضِعَت أحاديثُ في فضل قبيلةٍ وجنسٍ وبلدٍ مقابلَ أخرى.

فقد وضع هلال بن عبد الرحمن الحنفي حديثاً نسبه إلى جابر بن عبد الله الأنصاري ﷺ أنَّ رجلاً قُتل بالمدينة، لا يُدرى مَن قتله، فقال النبيّ ﷺ: «أبعده الله، إنه كان يُبغِض قريشاً»[٨].

ووضع يحيى بن أبي سليمان المديني حديث: «دعوني من السُّوْدان، فإنَّ الأسوَدَ لبطنه وفرجه»[٩].

ووضع عَنْبَسَة بن سعيد البصري حديث: «الزِّنْجِيُّ إذا شَبِعَ زَنَى، وإذا جاعَ سَرِقَ، وإنَّ فيهم لسماحة ونجدة»[١٠].

ووضع يحيى بن بُرَيِّد بن أبي بُرْدَة بن أبي موسى الأشعري حديث: «أَحِبّوا العرب لثلاث: لأنِّي عربيٌّ، والقرآنُ عربيٌّ، وكلامُ أهل الجنّة عربيٌّ»[١١].

ووضع إسماعيل بن زياد السُّكُوْني قاضي الموصل حديث: «أبغَضُ الكلامِ إلى الله تعالى

---

[١] محمد علي الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص: ٤٢٠، والذهبي، ميزان الاعتدال، (٤/٩٠-٩١)

[٢] تنزيه الشريعة: لابن عراق، (٢/٦٧).

[٣] المصدر السابق: (٢/٧٩).

[٤] المصدر السابق: (٢/٧٩).

[٥] ابن الجوزي، كتاب الموضوعات، (٢/٩٩).

[٦] المصدر السابق: (٢/١٥١)، والسيوطي، اللآلي المصنوعة، (٢/٧٠).

[٧] انظر: الخيرآبادي، علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها، ص: ٢٠٣.

[٨] ابن عراق، تنزيه الشريعة، (٢/٢٨).

[٩] انظر:المصدر السابق: (٢/٣١).

[١٠] انظر: المصدر السابق: (٢/٣١).

[١١] انظر: ابن عراق، تنزيه الشريعة، (٢/٣٠)، ومحمد ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، (١/١٨٩-١٩٣).

الفارسية، وكلام الشيطان الْخُوْزِيَّة، وكلام أهل النار البُحَارِيَّة، وكلام أهل الجنة العربية»[١].

ووضع عمر بن موسى بن وجيه الأنصاري الدمشقي حديث: «إنَّ الله إذا غَضِبَ أنزل الوحيَ بالعربية، وإذا رَضِيَ أنزل الوحيَ بالفارسية»[٢].

أمَّا الأحاديث التي وُضِعَتْ في فضل الْمُدُن فهي كثيرةٌ، منها: حديث: «إنِّي لأعرف أرضاً يُقَال لها البَصْرَة أقوَمُها قِبْلَةً، وأكثَرُها مساجدَ ومؤذِّنين، يدفع الله عنها من البلاء ما لم يدفع عن سائر البلاد»، وضعه محمد بن يونس الكُدَيْمِي البصري[٣]. وحديث: «يأتي على الناس زمانٌ يكون أفضل الرِّبَاطِ رِبَاطُ جُدَّه»، وضعه محمد بن عبد الرحمن بن البَيْلَماني مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما[٤]. وحديث: «إذا ذهب الإيمانُ من الأرض وُجِدَ ببطن الأُرْدُن»، وضعه أحمد بن كنانة الشَّامي[٥].

وأحاديث أخرى كثيرة في فضائل أو مثالب بعض البلاد الأخرى مثل: مكة، والمدينة، وبيت الْمَقْدِس، ودِمَشْق، وبغداد، ومصر، والإسكندرية، وطَبَرِيَّة، وصنعاء، وعَسْقَلاَن، وقَزْوَين، ونَصِيْبَين، وأنْطاكِيَة، والقُسْطَنْطِيْنِيَّة، وغيرها من البلاد.

سادساً: القَصَص والوعظ للترغيب والترهيب:

فقد تولَّى مُهِمَّةَ الوعظِ رجالٌ ما كانوا يخافون الله، ولا يَهُمُّهم سِوى أن يَبكي الناسُ في مجالسهم، وأن يتواجدوا وأن يُعجَبوا بما يقولون، فكانوا يضعون القَصَص المكذوبة، ويَنسبُونها إلى النبي ﷺ.

قال الإمام ابن الجَوْزيِّ في تعليل صنيع هؤلاء: "يُريدون أحاديث تَنفُق وتُرَقِّق، والصِّحاحُ يَقِلُّ فيها هذا، ثم إنَّ الحفظ يَشُقّ عليهم، ويتَّفق عَدمُ الدِّين، ومَن يَحضُرهم جُهَّالٌ"[٦].

وقال الإمام ابن قُتَيْبَة الدِّيْنَوَري (ت٢٧٦هـ) أثناء حديثه عن الوجوه التي دخل منها الفسادُ على الحديث، يقول في الوجه الثاني: "القَصَص، فإنهم يُميلون وجهَ العوام إليهم، ويُشيدون ما عندهم بالمناكير والأكاذيب من الأحاديث، ومن شأن العوامِ القعودُ عند القَاصِّ ما كان حديثه عجيباً خارجاً عن نظر العقول، أو كان رقيقاً يُحزِّن القلبَ، فإذا ذكر الجنَّةَ قال: فيها الْحَوْرَاء من مِسْكٍ أو زعفرانٍ، وعجيزتها ميلٌ في ميلٍ، ويُبَوِّىء الله وليَّه قصراً من لؤلؤةٍ بيضاءَ، فيها سبعون ألف مقصورةٍ، في كلّ مقصورةٍ سبعون ألف قبَّةٍ، فلا يَزال هكذا في السبعين ألفاً لا يَتحوَّل عنها"[٧].

ومن أمثلة هؤلاء مُحَمَّدُ بن أَبَان بن عائشة القَصْرانِيّ، الذي قال عنه الإمام أبو زُرْعَة الرَّازيّ (ت٢٦٤هـ): إنه "أوَّلُ ما قَدِمَ الرَّيَّ قال للنَّاس: أيُّ شيءٍ يَشْتَهي أهْلُ الرَّيِّ من الحديث؟

---

[١] انظر: ابن الجوزي، كتاب الموضوعات، (١١١/١)، والذهبي، ميزان الاعتدال، (٢٠/١).

[٢] انظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، (١٦٧٠/٥)، وابن الجوزي، كتاب الموضوعات، (١١١/١).

[٣] ابن الجوزي، العلل المتناهية، (٣١٢/١).

[٤] انظر: ابن عراق، تنزيه الشريعة، (٤٦/٢)، والذهبي، ميزان الاعتدال، (٦١٧/٣).

[٥] انظر: ابن الجوزي، العلل المتناهية، (٣١١/١)، وابن عراق، تنزيه الشريعة، (٥٧/٢).

[٦] ابن الجوزي، كتاب الموضوعات، (٢٩/١).

[٧] ابن قتيبة الدينوري، تأويل مختلف الحديث، ص: ٢٥٥.

فقيل له: أحاديثٌ في الإرجاء[1]، فافتَعَل لهم جزءاً في الإرجاء"[2]. وهذا لم يفعل ذلك يَنتصِر به إلى مَذهَب، إنَّما قَصَد به استمالةَ وجوه العامَّة إليه.

كذلك الإغراب بالرِّوايات؛ لِما يَحصُل به من الإعجاب.

وذَكَر الإمام ابن عَدِيٍّ الجرجاني جَعْفَرَ بن أحمد بن عليّ الغافِقي المصري (المعروف بابن أبي العَلاء) وكان قد أدركه، وكتب عنه، لكنه اتَّهمه بوَضْع الحديثِ، وذلك أنه كان مُغرَماً بأبواب اعتنى بوضع الحديث فيها عن المصريِّين وغيرهم، وَضَع في فضل النَّخْلَةِ والتَّمْرِ، وفي الفَراعِنَة، والسَّرِقَة، وأكلِ الطِّيْن، أحاديثَ بألفاظٍ ركيكةٍ واضحةٍ في الوضع[3].

ومن هذا: العَمَدُ إلى وَضْع أسانيد لأحاديث صحيحةٍ مشهورةٍ مرويّةٍ بغير تلك الأسانيد، كما كان يَصْنَع إبراهيمُ بن اليَسَعِ، وحَمَّادُ بن عَمْرو النَّصِيبيّ، وغيرُهما من المذكورين بالكَذِب.

وهذه بعض الأمثلة من هذا القسم:

١) «مَن قال: لا إله إلاَّ الله، خَلَق اللهُ من كلِّ كلمةٍ طَيْراً، مِنْقارُه من ذَهَبٍ، وريْشُه من مَرْجانٍ»[4].

٢) «إنَّ في الجنَّة شجرةً يَخرُج من أعلاها الحُلَلُ، ومن أسفلها خيلٌ بُلْقٌ من ذهبٍ، مسرَّجةٌ بالدُّر والياقوت، لا تَرُوْثُ، ولا تَبُوْلُ، ذواتُ أجنحةٍ، فيَجلس عليها أولياءُ الله، فتطير بهم حيثُ شاؤوا... »[5].

سابعاً: الاحتساب في الوضع للترغيب والترهيب:

وهو صنيعُ بعض الزُّهَّاد والعُبَّاد والصَّالِحين، فقد كانوا يَحتسِبون وَضْعَهم للأحاديث في الترغيب والترهيب ظَنّاً منهم أنَّهم يتقرَّبون بها إلى الله، ويخدمون دينَ الإسلام، ويحبِّبون الناسَ بالعبادات والطاعات، وحينما أُنكِر على بعضهم هذا الصنيعُ، وذُكِرَ لهم قولُ النبيِّ ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّار»؛ قالوا: "نحن نكذب له، ولا نكذب عليه!"، وهذا من شِدَّةِ جَهْلِهم بالدِّين، وغلبةِ الغفلة، وضَعْفِ العقل لدِيهم[6].

وقد أخرج الإمامُ مسلم بن الْحَجّاج القُشَيري (ت٢٦١هـ) في مقدَّمة "صحيحه" عن

---

[1] الإرجاء: بمعنى "التأخير"، وهو عندهم قسمان: منهم مَن أراد تأخيرَ القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتين اللَّتين تقاتلتا بعد مقتل عثمان رضي الله عنه. ومنهم مَن أراد به تأخيرَ القول في الحكم على من أتى الكبائرَ، وترك الفرائض، بالنار؛ لأن الإيمان عندهم: الإقرارُ والاعتقادُ، ولا يَضُرُّ العمل مع ذلك.

[2] ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتَّعديل، (٣/٢/٢٠٠).

[3] انظر ترجمته في "الكامل" لابن عدي: (٢/٤٠٠، ٤٠٥).

[4] انظر: ابن حجر، لسان الميزان، (١/٧٩) والذهبي، ميزان الاعتدال، (١/١٦٩) وابن الجوزي، كتاب الموضوعات، (١/٢٢)، والسيوطي، اللآلِيء المصنوعة، (٢/٢٩١)، وابن عراق، تنزيه الشريعة، (١/١٤).

[5] انظر: ابن الجوزي، كتاب الموضوعات، (٢/٤٢٦)، وابن عراق، تنزيه الشريعة، (٢/٣٧٨).

[6] عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص: ٣٠٤.

يحيى بن سعيد القَطَّان، قال: "لم نَرَ الصالحين في شيءٍ أكذَبَ منهم في الحديث"[١] وقال: "يجري الكذبُ على لِسانهم ولا يتعمَّدون الكذبَ"[٢]. وروى الإمام ابن عَدِي بإسناده عن أبي عَاصم النَّبِيْل قال: "ما رأيتُ الصَّالِحَ يكذب في شيءٍ أكثر من الحديث"[٣].

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ) في "شرح عِلَل الترمذي": "هؤلاء المشتغلون بالتعبُّد الذين يُتْرَكُ حديثهم على قسمين: منهم مَن شَغلته العبادةُ عن الحفظ، فكَثُرَ الوَهْمُ في حديثه، فرفع الموقوفَ ووَصَل الْمُرْسَلَ.

وهؤلاء مثل: أَبَان بن أبي عيَّاش ويزيد الرَّقَاشي، وقد كان شعبةُ يقول في كلٍّ منهما: "لأنْ أزنِيَ أحبُّ إليَّ مِن أن أحدِّث عنه".

ومنهم مَن كان يتعمَّد الوضعَ ويتعبَّد بذلك..."[٤].

وهذه بعض الأمثلة على هؤلاء:

١) رواه الحاكمُ أبو عبد الله النَّيْسابوري (ت٤٠٥هـ) بسنده إلى أبي عَمَّار الْمَرْوَزِي أنه قيل لأبي عِصْمَة نُوْح بن أبي مَرْيَم الْقُرَشِي (ت١٧٣هـ): مِن أين لك عن عِكْرِمَةَ عن ابن عبَّاس في فضائِل القرآن سُوْرةٌ سورةٌ، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: "إني رأيتُ الناسَ قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة، ومغازي ابن إسحاق؛ فوضعتُ هذا الحديثَ حِسْبَةً"[٥].

وكان يُقال لأبي عصمة: هذا نوح الجامع، فقال الإمام ابن حِبَّان البُسْتي (ت٣٥٤هـ): "جَمَع كلَّ شيء إلا الصِّدق"[٦].

٢) وقال الحافظ السُّيوطي: "رَوى ابنُ حِبَّان في (الضعفاء) عن ابن مهدي، قال: قلتُ لِمَيْسَرَة بن عبد رَبّه الفارسي البَصْري: مِن أين جئتَ بهذه الأحاديث: "مَن قرأ كذا فله كذا؟"، قال: "وضعتُها أُرَغِّب الناسَ فيها"، وكان من الزُّهَّاد والصَّالِحِين، ومع ذلك كان يضع الحديثَ![٧].

٣) وقال الحاكم النيسابوري: "لقد روينا عن الْمُؤَمَّل بن إسماعيل، فحدَّثني شيخٌ له، فقلتُ: مَن حدَّثك؟ فقال: حدَّثني رجلٌ بالمدائن، وهو حيٌّ، فسِرْتُ إليه فقلتُ: مَن حدَّثك؟ فقال: حدَّثني شيخٌ بوَاسِط، وهو حيٌّ فسِرْتُ إليه، فقلت: مَن حدَّثك؟ فقال: حدَّثني شيخٌ بالبَصرة، وهو حيٌّ فسِرْتُ إليه، فقلت: مَن حدَّثك؟ فقال: حدَّثني شيخٌ

---

[١] صحيح مسلم: باب: بيان أن الإسناد من الدين...، ص: ١٢.

[٢] صحيح مسلم: باب: بيان أن الإسناد من الدين...، ص: ١٢.

[٣] انظر: ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، (٣٨٨/١).

[٤] ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، (٣٩٠/١). وأمَّا قولُه هذا: "لأن أَزْنِي... " فهو منه إفراطٌ، محمولٌ على المبالغة في الزجر عنه والتنفير.

[٥] السيوطي، تدريب الراوي، (٤٧٧/١).

[٦] المرجع السابق: (٢٤٠/١).

[٧] المرجع السابق: (٤٧٧/١).

بعَبادان[1] وهو حيٌّ فسِرْتُ إليه، فقلت: مَن حدَّثك؟ فأخذ بيدي، فأَدخلني بيتاً، فإذا فيه قومٌ من المتصوِّفة ومعهم شيخٌ، فقال: حدَّثني هذا الشيخُ، فقلتُ: من حدَّثك يا شيخ؟ فقال: لم يحدِّثني أحدٌ، ولكن رأينا الناسَ أعرضوا عن القرآن، فوضعنا لهم هذا الحديثَ ليصرفوا قلوبَهم إلى القرآن"[2].

وكانوا في وضعهم لتلك الأحاديث يَتأوَّلون حديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» بأنَّ الوعيد فيه لمن يكذب إساءةً للدين، وإضلالاً للناس، وعلى النبي ﷺ، وأمَّا نحن فنكذب لصالح النبيِّ ﷺ، ولصالح دينِه، ولهداية الناسِ[3].

كما وضع هؤلاء الكَذَبَةُ أحاديثَ تشرع صلواتٍ متعدّدةً في أوقات معلومة، وأيامٍ مخصوصة لأغراضٍ شَتَّى، وصلواتٍ في مناسبات خاصّة مثل: ليلة عاشوراء، والنِّصْف من شعبان، وعيد الفطر، وغيرها، وأحاديثَ تحمل الناسَ على الطَّاعة والزُّهْد، والتحلِّي بكريم الْخِصَال وفضائل الأعمال[4].

وهذا الصِّنْفُ من الكذبة أشَدُّهم ضرراً بالدين، وأكثَرُهم خطورةً عليه؛ لأنهم أدخلوا في الدين ما ليس منه، مستغلِّين ثقةَ الناس بهم، وشهرتَهم بين الناس بالزهد والصلاح والتديُّن والتقوى، يقول عنهم الحافظ ابن الصَّلاح في مقدمته: "الواضعون للحديث أصنافٌ، وأعظمهم ضرراً قومٌ من المنسوبين إلى الزهد، وضعوا الأحاديث احتساباً فيما زعموا، فتقبَّل الناس موضوعاتهم ثقةً منهم بهم، وركوناً إليهم"[5].

وهكذا قد دخلت عن طريق هؤلاء في فضائل الأعمال والأوراد والأذكار، والزهد والرقائق، وغيرها من الأبواب، أحاديثٌ لا سلطانَ لها سِوى أنها جاءت عن أناس مشهورين بالزهد والصلاح، فقُبِلَتْ على أنها صحيحة، فانتشرت بذلك بِدَعٌ وخرافاتٌ لا قِبَل لها في الإسلام، لذلك لا نكاد نسمع اليومَ وعظاً لبعض المرشدين، أو محاضرةً لبعض الأساتذة أو خطبةً لأحد الخطباء، إلا ونجد فيها شيئاً من تلك الأحاديث الموضوعة، وهذا أمرٌ خطيرٌ جداً يخشى عليهم جميعاً أن يدخلوا بسببه تحت وعيد قول النبيّ ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، فإنهم وإن لم يتعمَّدوا الكذب مباشرةً فقد ارتكبوه تبعاً لنقلهم الأحاديث التي يقفون عليها جميعاً، وقد أشار إلى هذا المعنى قوله ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِباً أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»[6].

---

[1] عَبادان: مدينة تقع في غرب إيران. (انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٧٤/٤).

[2] السيوطي، تدريب الراوي، (٢٨٨/١).

[3] انظر: السيوطي، تدريب الراوي، (٢٨٣/١).

[4] انظر: عمر فلاتة، الوضع في الحديث، (٢٦٥/١-٢٦٩).

[5] مقدمة ابن الصلاح مع محاسن الاصطلاح: ص: ٢١٢.

[6] أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، باب: النهي عن الحديث بكل ما سمع، برقم: (٥)، مرسلاً عن أبي هريرة ﷺ.

ثامناً: التقرُّب من السَّلاطين والْحُكَّام:

يُوجَد في كلِّ عصرٍ ومصرٍ فاقدو الذِّمَّة، في دِينهم رِقَّةٌ وضَعْفٌ، يُحِبُّون دُنياهم، ويُؤثِرونها على دِينهم، ويَطمَعون في أموال الملوك والْحُكَّام، ويرغبون في التقرُّب منهم، فيتملَّقونهم بالباطل[1]، ولم يَسْلَم من أمثال هؤلاء بعضُ الضعفاء من رواة الحديث، فوضعوا أحاديث في مدح الملوك والْحُكّام تَزلُّفاً منهم وسَعْياً لقضاء مآربِهم الشخصية.

ومِن أشهر الوَضَّاعين مِن هذا الصِّنْف: غِيَاثُ بن إبراهيم النَّخْعي الكوفي، الذي دخل على الخليفة العباسي المهدي محمد بن عبد الله المنصور (ت١٦٩هـ) وهو يلعب بالْحَمَام، فَرَوى له الحديثَ المشهورَ: "لا سَبَقَ إلاَّ في خُفٍّ أو نَصْلٍ، أو حافرٍ" وزاد فيه: "أو جَناحٍ" إرضاءً للمهدي، فمَنَحه المهديُّ عشرةَ آلاف دِرْهَم، ثم قال بعد أن تَولَّى: "أشهدُ أنَّ قَفَاك قَفا كَذَّابٍ على رسول الله ﷺ، وأَمَرَ بذبح الْحَمَام"[2].

هذه من أهَمّ أسباب الوضع في الحديث، التي دخل منها الفساد فيه. وثَمّة أسبابٌ أخرى غيرَ ما ذكرته، ولا يَسَعُ المقامُ هنا للتفصيل، وقد تفرَّغ العلماء لجمع تلك الأحاديث الموضوعة، وتوسَّعوا في ذِكرها وضربوا لها الأمثالَ، فجزاهم الله عن الإسلام وعنا خيرَ الجزاء وأوفاه وأوفره.

المبحث الخامس: نتائج الوَضْع في الحديث:

كان لحديث رسول الله ﷺ أثرٌ بعيدٌ في الحياة الفكرية والاجتماعية والإسلامية، منذ أنْ حَمَله الصحابةُ ﷺ في صُدورهم، وصاغوا منه ومن القرآن الكريم أعمالَهم وسُلوكَهم، ثم كان لزاماً عليهم أن يسلِّموا حصيلتَهم تلك مِمّا تحمَّلوه من الأحاديث النبوية الشريفة إلى الأجيال التالية لهم، فلقد قاموا بروايتها وتبليغها أحسن قيامٍ.

وبعدهم فقد تولَّى الْحُفّاظ والمحدِّثون هذه المهمَّةَ الهامَّة، وأخذوها على عاتقهم، ولكن لم تكن لهم هذه المهمَّةُ يسيرةً هيِّنةً، لأنهم خاضوا أثناءها غِمَارَ حربٍ فكريةٍ ونفسيَّةٍ منذ أن ألقى أعداءُ الإسلام فيها بكل ما يشوِّش على الإسلام، ويدلِّس على أهله، فقدَّموا أفكارَ غريبةً خبيثةً متنكِّرةً في هيئة أحاديث يختلقونها، وأسانيد يلفقونها، ثم حاولوا ترويجها في الآفاق العلمية وغيرها، حيث خُدع بها بعضُ السطحيِّين من الرواة!.

فنَهَض علماء الحديث ونُقَّاده، ووقفوا بالمرصاد لتلك الأحاديث الموضوعة، وصمدوا أمام سَيلها الجارف مبيِّنين زيفَها، وأسفروا صمودهم على أدقِّ منهجٍ وأحكمه في نقد الروايات وتمحيصها، والتمييز بين غَثِّها وسمينها، فأبلوا في ذلك أحسنَ البلاء[3].

وهكذا بجهود هؤلاء الأئمَّة المحدِّثين المكثَّفة والموفَّقة؛ لقد استقامَ أمرُ الشريعة بتوطيد

---

[1] عبد الفتاح أبو غدة، لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، ص: ١٢٥ ١٢٦.

[2] انظر: ابن عدي، الكامل، (٥/٢٢٨ ٣١٩).

[3] عبد الحميد محمود عبد المجيد، الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري، ص: ٣، باختصار وتصرّف يسير.

دعائم السُّنّة التي هي ثانيُ مصادرها التشريعية، واطمأنَّ المسلمون إلى حديث نبيِّهم عليه ألفُ ألف سلامٍ، فأُقصِي عنه كلُّ دخيلٍ، ومُيِّز بين الصحيح والحسن والضعيف، وصانَ اللهُ شرعَه من عبث هؤلاء الْمُفسِدين الْمُتآمِرين على دين الإسلام وعقيدته، وقَطَف المسلمون ثِمارَ هذه النهضة الجليلة المباركة، ومن جَرَّاء ذلك ظهرت نتائج طيبة في صُوَر آتية:

أولاً: حيَْطَة العلماء في الرواية:

وقد اتَّبع علماء الحديث جملةً من الطُّرُق والقواعد، واستطاعوا من خلالها مقاومةَ الوضع في الحديث، وتمييزَ الموضوعات وكشفها. وجهودُهم في ذلك تتمثَّل في أنَّهم حثُّوا تلاميذَهم على ضرورة التثبُّت في الرواية، والتحرِّي عند أخذها، بل الاقتصار في الأخذ على أهل الشأن العارفين به؛ لِمَا كان في الاقتصار على الأخذ منهم السلامةَ من الوقوع في الوَهْم والخطأ.

وقد ظهر ذلك كلُّه في وقت مبكِّر جداً من حياة المسلمين العلمية، نتيجةَ أحداث الفتنة التي أطلَّت بقرنها زمن عثمان بن عَفَّان ﷺ، يقول الإمام محمد بن سِيْرين (ت١١٠هـ): "كانوا لا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سَمُّوا لنا رجالَكم، فيُنظَر إلى أهل السُّنّة فيُؤخَذ حديثُهم، ويُنظَر إلى أهل البِدَع فلا يُؤخَذ حديثهم"[1].

وأُثر عن عبد الله بن عباس – رضي الله عنهما – قولُه: "إنا كُنّا مرّةً إذا سَمِعْنا رجلاً يقول: (قال رسول الله ﷺ) ابتدرتْه أبصارُنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلمَّا رَكِبَ الناسُ الصَّعْبَةَ والذَّلُوْلَ؛ لم نأخذ من الناس إلا ما نَعرِف"[2].

وإكمالاً لهذا الأمرِ فقد حذَّروا عن أخذ الرواية من كل سبيلٍ يتطرَّق منها الخللُ إلى الحديث، فمنعوا الرواية عن أهل البِدَع، ومنعوا من التحمُّل عن الضعفاء، وحظروا الرواية عن السماع من القُصَّاص؛ لأنَّ كلَّ صِنْفٍ من هذه الطوائف يحتمل أن يتطرَّق من طريقهم إلى الحديث ما ليس منه، بالإضافة إلى أنهم ليسوا أوعيةً نظيفةً تصلح لحفظ حديث رسول الله ﷺ[3].

وبتلك الجهود الوقائية استطاع علماؤنا صيانةَ الحديث من دخول الموضوعات التي دخلت فيه.

ثانياً: الرحلة في طلب الحديث:

كانت "الرحلة في طلب الحديث" من ثمار الجهود الجبارة التي بذلها العلماء في مقاومة الوَضْع والوضّاعين، وكانوا يقومون بالرحلة لمزيد من السَّماع والرواية عن شيوخ بلدان أخرى بعد الفراغ والتحصيل من ذلك في بلدهم.

وكانت من غاياتهم في تلك الرحلاتِ التثبُّتُ من صِحَّة أحاديث رسول الله ﷺ، لقد قضوا في سبيل ذلك سني حياتهم، فكان الواحدُ منهم يقطع للتثبُّت من حديثٍ واحدٍ مسافاتٍ شاسعةً، وأخبارُهم في ذلك كثيرةٌ ومُدهِشةٌ، وقد ذكر البعضَ منها الحافظُ الخطيب البغدادي

[1] أخرجه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، باب: بيان أن الإسناد من الدين، برقم: (٢٧).

[2] أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، باب: النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحمُّلها، برقم: (٧).

[3] الخيرآبادي، علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها، ص: ٢٢٢، ٢٢٥.

(ت٤٦٣هـ) في كتابه "الرحلة في طلب الحديث"، والشيخُ عبد الفَتّاح أبو غُدَّة (ت١٤١٧هـ) في كتابه "صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل".

وكان من عطاءات رحلة العلماء في طلب الحديث: سبرُ أحاديث الضعفاء، ومعرفةُ مروياتهم للتأكُّد منها، فكان أئمة الحديث والنقاد يُوافِقون على ذلك أو يُخالِفون على بَيّنة وهدى مِن أمرهم لا يُخيفهم من الصَّدع بالحقِّ مانعٌ، ولا يكترثون في الجهر بذلك بلومةِ لائمٍ، إلى أنْ تقدَّم بهم الحالُ إلى تحديد مرويات الراوي كلِّها بالحصر، وبيانِ الْمُنكَر، والضعيفِ منها[1]، كما نجد ذلك ماثلاً عند الإمام ابن حِبَّان (ت٣٥٤هـ)، في كتابه "المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين"، وعند الإمام ابن عديّ الْجُرْجَاني (ت٣٦٥هـ) في كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال"، وقد لخّصا فيهما جهودَ السابقين، وأبرزاه من خلالهما بشكلٍ جليٍّ كاملٍ.

ثالثاً: جمع الأحاديث الموضوعة، وبيان حالها ونقدها سنداً ومتناً:

وقد اعتنى أئمة الحديث بجمع الأحاديث الموضوعة في الكتب، غير أنَّ التصنيف فيه كان مُتداخِلاً ضِمن كتب العِلَل التي هي معروفةٌ منذ القِدَم عن الجهابِذة النقَّاد مثل: يحيى ابن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن سعيد القطَّان[2].

وكانت كتب العِلَل تشتمل على ذكر كثير من الأحاديث الموضوعة، ثم أُفْرِدَتْ تلك الأحاديث متأخِّراً في كتبٍ مستقلةٍ، وسيأتي تعريفٌ مُوجَزٌ لبعض منها في المبحث السابع.

رابعاً: فضحُ أمر الوضَّاعين والكشفُ عن أحوالهم:

لقد رأى علماء الحديث أنَّ التثبُّت في الرواية، والامتناعَ عن رواية أحاديث الكذَّابين كوسيلةٍ للقضاء عليها ليس كافياً، حيث إنه علاجٌ سلبيٌّ، لذلك فقد سلكوا طريقاً آخَر من طُرُق العِلاج، وهو: إظهارُ حال هؤلاء الرواة، وكشفُ أمرهم، وفضحُهم والتشهيرُ بهم لدى الأوساط، حتى يُعرَفوا، ويُتَنكَّب طريقهم، فقاموا بجمع أسماء الكَذَّابين والوضَّاعين في كتب مستقلّة، فألَّف في ذلك مِن الأئمة والنُّقّاد كلُّ مَن الآتي اسمُه:

١) الإمام ابن الْمَدِيْنِي، أبو الحسين، علي بن عبد الله بن جعفر السَّعدي (ت٢٣٤هـ): ألَّف كتاباً كبيراً باسم "الضعفاء"[3].
٢) والإمام ابن البَرْقِي، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله المصري (ت٢٤٩هـ): ألَّف كتاباً في الضعفاء وأسماءهم: "تمييز ثقات المحدِّثين وضعفائهم وأسمائهم وكُناهم".
٣) والإمام البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل الْجُعْفي (ت٢٥٦هـ): الذي ألَّف كتابَين: "كتاب الضعفاء الكبير" و"كتاب الضعفاء الصغير".
٤) الإمام الْجُوْزَجَانِيّ، أبو إسحاق، إبراهيم بن يعقوب السَّعْدي (ت٢٥٩هـ): ألَّف كتاباً باسم "الضعفاء"، وهو يُعرَف أيضاً باسم: "الشَّجَرة في أحوال الرِّجال".

---

[1] فاروق حمادة، التواصل بين المذاهب الإسلامية، ص: ١٤٠.

[2] الخيرآبادي، علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها، ص: ٢٢٥.

[3] انظر: إكرام الله إمداد الله الحق، الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال، ص: ٢٧١، ٢٧٢.

٥) الإمام أبو زُرْعَة الرَّازي، عُبيد الله بن عبد الكريم (ت٢٦٤هـ): أَلَّف باسم "الضعفاء والْمَتروكون"[١].

٦) والإمام البَرْذَعِي، أبو عثمان، سعيد بن عمرو الأزدي (ت٢٩٢هـ): الذي عُرف كتابه بـ"أسامي الضعفاء ومَن تكلَّم فيهم من المحدِّثين"، ضمَّه إلى سؤالاته للإمام أبي زُرْعَة الرازي[٢].

٧) الإمام النَّسَائِيّ، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شُعَيْب (ت٣٠٣هـ): أَلَّف باسم "الضعفاء والْمَتروكون".

٨) والإمام أبو بِشْر الدَّوْلابِي، محمد بن أحمد الأنصار الرَّازي (ت٣١٠هـ): وقد ذكر كتابَه في الضعفاء عددٌ ممن ترجم له[٣].

٩) الإمام العُقَيْلِيّ، أبو جعفر، محمد بن عمرو بن موسى الحجازي (ت٣٢٢هـ): وله كتاب في الضعفاء.

١٠) والإمام ابن حِبَّان، أبو حاتم، محمد بن حِبَّان البُسْتِي (ت٣٥٤هـ): الذي سَمّى كتابه بـ"معرفة المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين".

١١) والإمام ابن عِدِي، أبو أحمد، عبد الله بن عَدِيّ الْجُرجَانِيّ (ت٣٦٥هـ): أَلَّف "الكامل في ضعفاء الرجال".

١٢) والإمام أبو الفتح الأزدي، محمد بن الحسين الْمَوْصلي (ت٣٧٤هـ): أَلَّف كتاباً في الضعفاء، لكنه مفقود.

١٣) والإمام الدارقطني، أبو الحسن، عليّ بن عُمَر البغدادي (ت٣٨٥هـ): أَلَّف "كتابَ الضُّعفاء والْمَتْروكين".

١٤) والإمام أبو نُعَيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ): له "كتاب الضعفاء".

١٥) والإمام ابن الْجَوْزِيّ، أبو الفَرَج، عبد الرحمن بن أبي الحسن البغدادي (ت٥٩٧هـ): الذي أَلَّف "الضعفاء والْمَتْرُوْكُوْنَ".

١٦) والحافظ الذَّهَبِيّ، أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد الدمشقي (ت٧٤٨هـ): الذي أَلَّف كتابَين: "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، و"الْمُغْنِي في الضعفاء".

١٧) والحافظ ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدِّين، أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ): الذي أَلَّف "لسان الميزان"، أَكْمَلَ فيه ما في "ميزان الاعتدال" من نقصٍ.

---

[١] طُبع بتحقيق الدكتور سعدي الهاشمي، في المجلس العلمي في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عام ١٤٠٢هـ، – ١٩٨٢م، مع كتابه: "أبو زرعة وجهوده في السنة النبوية".

[٢] طُبع بتحقيق الدكتور سعدي الهاشمي، في مكتبة ابن القيم بالمدينة المنورة، عام ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

[٣] انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، (٣٤٢/٧)، والكتاني، الرسالة المستطرفة، ص: ١٤٤.

وغيرهم كثير من أئمة الحديث وعلمائه، الذين قاموا بتأليف الكتب القمية المفيدة في فضح أمر الوضَّاعين والكشف عن أحوالهم.

خامساً: جمع الأحاديث وتدوينها:

لقد شاعَ تدوين الحديث وجمعُه في مطلع القرن الثاني الهجري، بعد أنْ كان قد صُنِّفَ عددٌ من المدوَّنات قبل هذا التأريخ، وقد أشار الإمام ابن شهاب الزُّهْري (ت١٢٤هـ) إلى أنَّ انتشار الأحاديث الموضوعة أحد أسباب هذه المبادرة، يقول: "لولا أحاديثُ تأتينا من قِبَل المشرق، نُنْكِرها لا نعرفها؛ ما كتبتُ حديثاً، ولا أذنتُ في كتابته"[١].

وكان تدوين الحديث من أهمِّ العوامل التي حالت دون وصول الوَضّاعين إلى أغراضهم بوضع الحديث، ووضعت حدّاً من استمرارهم في وضع الحديث، فكان في تلك المبادرة حفظٌ للسُّنّة، ومنعٌ للتَّلاعُب فيها، وأصبحت فيما بعد تلك المدوَّنات من المصادر التي لا يزال يعتمدها العلماء لمعرفة الصحيح من الضعيف والموضوع.

وهذا بعضُ أشهر ما ظهر من الأنواع لتلك المدوَّنات والمصنَّفات:

(أ) من الصِّحَاح:

١) "الجامع الصحيح الْمُسنَد من حديث رسول الله ﷺ وسُنَنه وأيامه" (المعروف بـ"صحيح البخاري"): للإمام البُخاري أبي عبد الله محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ).

٢) "الْمُسنَد الصحيح المختصَر من السُّنَن بنقل العَدْل عن العَدْل عن رسول الله ﷺ" (المعروف بـ"صحيح مسلم"): للإمام مسلم أبي الحسين مسلم بن الْحَجَّاج القُشَيري النَّيْسَابُوري (ت٢٦١هـ).

وهما أصَحُّ الكتبِ بعد كتاب الله تعالى بإجماع الأمة.

٣) "مختصر المختصر من الْمُسنَد الصحيح عن النبيِّ ﷺ" (المعروف بـ"صحيح ابن خُزَيمة"): للإمام ابن خُزَيْمَة أبي بكر محمد بن إسحاق النَّيْسابوري (ت٣١١هـ).

٤) "الْمُسنَد الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطعٍ في سندها ولا ثبوتِ جرحٍ في ناقليها" (المعروف بـ"صَحِيح ابن حِبَّان"): للإمام ابن حِبَّان أبي حاتم محمد بن حِبّان البُسْتِي (ت٣٥٤هـ).

٥) الْمُسْتَدرَك على الصَّحِيحَين: للحاكم النَّيْسابوري أبي عبد الله محمد بن عبد الله (ت٤٠٥هـ).

(ب) من السُّنَن:

١) السُّنَنُ: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِستاني (ت٢٧٥هـ).

[١] أخرجه الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٦٣٧/١)، والخطيب البغدادي في "تقييد العلم"، ص: ١٠٧، ١٠٨.

٢) الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل (المعروف بسُنَن[١] التِّرْمِذِيِّ): للإمام التِّرْمِذي أبي عيسى محمد ابن عيسى بن سَوْرَة (ت١٧٩هـ).

٣) السُّنَنُ: للإمام النَّسَائي أبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيب (ت٣٠٣هـ):

٤) السُّنَنُ: للإمام ابن ماجَهْ أبي عبد الله محمد بن يزيد القَزْويني (ت١٧٣، أو٢٧٥هـ):

٥) السُّنَنُ[٢]: للإمام الدَّارِمي أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن (ت٢٥٥هـ).

٦) السُّنَنُ: للإمام الدَّارَقُطني أبي الحسن علي بن عمر البغدادي (ت٣٨٥هـ).

٧) السُّنَنُ الْكُبْرَى: للإمام البَيْهَقِي أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت٤٥٨هـ).

(ج) من الْمُوَطَّآت:

ومِن أهمّها وأجلّها وأشهرها ما صَنَّفه الإمامُ مالك بن أنس الأصبحي (ت١٧٩هـ)، وهو يُعرَف بـ"موطأ مالكٍ" منسوباً إليه.

(د) من الْمُصَنَّفات:

١) الْمُصَنَّف: للإمام عبد الرزَّاق أبي بَكْر عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام الحِمْيَري الصَّنْعَاني (ت٢١١هـ).

٢) الْمُصَنَّف: للإمام ابن أبي شَيْبَة أبي بَكْر عبد الله بن محمد بن أبي شَيْبَة الكوفي (ت٢٣٥هـ).

(هـ) من الْمَسَانِيْد:

١) الْمُسْنَدُ: للإمام أحمد بن حَنْبَل أبي عبد الله الشَّيباني (ت٢٤١هـ): وهو أكبَرُ مسانيد الحديث على الإطلاق.

٢) "البحر الزَّخَّار (المعروف بـ"مسند البَزَّار"): للإمام البَزَّار، أبي بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري (ت٢٩٢هـ).

٣) مُسنَد أبي يَعلى: للإمام أبي يَعلى أحمد بن علي الْمَوْصَلي (ت٣٠٧هـ).

سادساً: التأليف في علوم الحديث:

وإضافةً إلى ما ذكرته آنفاً، فقد أوجد هؤلاء العلماء الجهابذة العديدَ من العلوم والفنون لصيانة الحديث النبوي، مثل:

١) علم الرجال: الذي يُعنى بضبط أسماء رُواة الحديث (المؤتلفة والمختلفة، والمتّفقة والمفترقة، والمشتبهة)، وأنسابِهم وكُنَاهم وألقابِهم، كما يُعنى هذا العلم أيضاً بمعرفة تواريخهم من

[١] والصواب في اسمه هو "الجامع" لكونه اشتمل على ثمانية أنواع من فنون الحديث، وهي: السير، والآداب، والتفسير، والعقائد، والفتن، والأحكام، والأشراط، والمناقب، التي بسببها يُسَمَّى الكتاب المشتمل عليها بـ"الجامع".

[٢] يُطلَق عليه أيضاً اسمُ "الْمُسْنَد"، ولعلّ المصنِّف سمّاه به لكون أحاديثه مُسندَةً ومتّصلةً.

الْمَوالِيد والوفيات، وببيانِ أحوالهم في الرِّواية جرحاً وتعديلاً. ولأهمية هذا العلم قال الإمامُ عليُّ بن المدِيني (ت٢٣٤هـ) رحمه الله تعالى: "الفِقْهُ في معاني الحديثِ نِصفُ العِلم، ومعرفةُ الرِّجالِ نِصفُ العلم"[١].

٢) علم الجرح والتعديل: الذي يبَحَث في الرُّواة من حيث قبول رواياتهم أو ردِّها، بما وَرَد في شأنهم من تعديلٍ أو تجريحٍ، بألفاظٍ مخصوصةٍ وتعابير فنيةٍ مُتعارَف عليها عند العلماء، والتي تكون دقيقةَ الصِّياغة ومحدَّدةَ الدلالة، مما له أهمية في نقد إسناد الحديث.

٣) علم عِلَل الحديث: الذي يبحث في الأسباب الخفيّة الغامضة التي تَقدَح في الحديث صِحّةً وحسناً، وسنداً ومتناً مع أنَّ ظاهره السَّلامةُ منها.

٤) علم مصطلح الحديث: الذي يَبحَث في أصول وقواعد يُتَوَصَّل بها إلى معرفة الصحيح والْحَسَن والضَّعيف وأنواع كلٍّ منه، وما يَتَّصِل بذلك من معرفة معنى الرِّواية وشروطِها وأقسامِها.

هذه بعض أبرَز وأهَمّ النتائج التي أثمرتها مقاومةُ المحدِّثين للوَضْع في الحديث، والتي كانت لها أكبَرُ أثرٍ في صيانة الحديث النبوي وحِفظها من الدَّسّ والتحريف، إلى يومنا هذا.

المبحث السادس: الضوابط الكُلِّيّة لمعرفة الأحاديث الموضوعة بمجرَّد النظر فيها:

وقد تتبَّع الإمام ابن قَيِّم الجُوْزِيَّة في كتابه "المنار المنيف"[٢] العديدَ من الضوابط المفيدة، التي تُرشِد إلى معرفة الأحاديث الموضوعة بمجرَّد النظر فيها، مِن غير أن ينظر في أسانيدها، ومن تلك الضوابط:

١) أحاديثُ المنع من رَفْع اليدَين في الصَّلاة عن الركوع والرفع منه؛ كلُّها باطلةٌ.

٢) أحاديثُ صلوات الأيام والليالي، كلها كذبٌ، مثل: صلاة يوم الأحد، وليلة الأربعاء، ويوم الإثنين، وليلة الإثنين إلى آخر الأسبوع.

٣) أحاديثُ صلاة الرغائب ليلة أوّل جُمُعةٍ مِن رَجَب كلها كذبٌ مُختلَقٌ.

٤) أحاديثُ صلاة ليلة النِّصْف من شعبان، لا يَصِحّ منها شيءٌ.

٥) أحاديثُ اكتحال يوم عاشوراء، والتزيُّن، والصلاة فيه للتوسعة على العِيال، وغيرُ ذلك من فضائل، لا يَصِحّ منها شيءٌ، ولا حديث واحد، ولا يَثبُت عن النبي ﷺ منه شيءٌ، غير أحاديث صيامه وما عداها فباطلٌ.

٦) كلُّ حديثٍ في ذكر صَوْم رجب، وصلاةِ بعض اللَّيالي فيه، فهو كذبٌ مفترى.

---

[١] الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص: ٣٢٠.

[٢] انظر صفحاته من ٥٦ إلى ١٣٧.

٧) كلُّ حديث الدِّيْك كذبٌ إلا حديثاً واحداً، وهو حديث: «إذَا سَمِعْتُمْ صِيَاحَ الدِّيْكَةِ؛ فَسَلُوْا اللهَ مِنْ فَضْلِهِ، فَإِنَّهَا رَأَتْ مَلَكاً»[١].

٨) أحاديثُ اتِّخاذ الدَّجَاج، ليس فيها حديثٌ صحيحٌ.

٩) كلُّ حديثٍ فيه "يا حُمَيْراء" أو ذُكر "الْحُمَيْراء" فهو كذبٌ مُختلَقٌ[٢].

١٠) كلُّ حديثٍ فيه ذكرُ حِسَان الوجوه، أو الثناءُ عليهم، أو الأمرُ بالنظر إليهم، أو التماسُ الحوائج منهم، أو أنَّ النار لا تَمُسّهم: فكذبٌ مُختلَقٌ.

١١) أحاديثُ ذَمّ الْحَبَشَة والسُّوْدان كلها كذبٌ.

١٢) أحاديثُ ذَمّ التُّرْك، وأحاديث ذَمّ الخصيان، وأحاديث ذَمّ المماليك كلها كذبٌ.

١٣) كلُّ أحاديث التواريخ المستقبلية كلها كذبٌ ومفترى.

١٤) كلُّ حديثٍ في طَنِيْن الأُذُنِ كذبٌ[٣].

١٥) أحاديثُ العقل كلُّها كذبٌ.

١٦) الأحاديثُ التي يُذكَر فيها الْخِضَرُ وحياته، كلها كذبٌ، ولا يَصِحّ في حياته حديثٌ واحدٌ.

١٧) لا يَصِحّ في فضل معاوية بن أبي سفيان ﷺ عن النبي ﷺ.

١٨) ما وَضَعه الكَذّابون أيضاً في ذمّهما عن رسول الله ﷺ، وما يُروَى من ذلك كلّه، كذبٌ مُختلَقٌ.

١٩) كلُّ حديثٍ في ذَمّ معاوية بن أبي سفيان ﷺ كذبٌ.

٢٠) كلُّ حديثٍ في ذَمّ عمرو بن العاص ﷺ فهو كذبٌ.

٢١) كلُّ حديثٍ في ذَمّ بني أُمَيَّة فهو كذبٌ.

٢٢) كلُّ حديثٍ في مدح المنصور[٤]، والسَّفَّاح[١]، والرشيد[٢]، فهو كذبٌ.

---

[١] أخرجه أبو داود في السنن، كتاب: الأدب، باب: ما جاء في الديك والبهائم، برقم: (٥١٠٢)، عن أبي هريرة ﷺ، وهو حديث صحيح.

[٢] قد لا تصح هذه الكلية بسبب ورود ثلاثة أحاديث صحيحة جاء فيه ذكرُ "الحميراء"، الأول: «خذوا شطر دينكم من الحميرا»، انظر: "الإجابة لإيراد ما سكتت عائشة على الصحابة" للزركشي، ص: ٦١، والثاني: قالت عائشة رضي الله عنها: "دخل الحبشة المسجد يلعبون قال لي ﷺ: «ياحميراء! أتحبين أن تنتظري إليهم؟»". انظر: "الإجابة" للزركشي، ص: ٦١، ٦٢. والثالث: حديث أم سلمة – رضي الله عنها – قالت: "ذكر النبي ﷺ خروجَ بعض أمهات المؤمنين فضحكت عائشة، فقال: «انظري يا حميراء! ألا تكوني أنت»، ثم التفت إلي عليّ وقال: «إن وليت مِن أمرها شيئاً فارفق بها". أخرجه الحاكم في المستدرك، ٢٢٩/٣، برقم: ٤٦١٠، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرّجاه).

[٣] لا تصح هذه الكلية بثبوت حديث أبي رافع مولى رسول الله ﷺ، انظر تعليق الشيخ عبد الفتاح أبي غدّة على هذا الحديث في "المنار المنيف"، ص: ٦٥.

[٤] هو أبو جعفر عبد الله المنصور، عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم (٩٥–١٥٨هـ): ثاني خلفاء بني العباس وأقواهم، اشتهر بتشييد مدينة بغداد التي تحولت لعاصمة الدولة العباسية. (انظر ترجمته في "سير أعلام النبلاء" للذهبي: ٨٣/٧).

٢٣) كلُّ حديثٍ في تحريم ولد العَبّاس[٣] على النار، فهو كذبٌ.

٢٤) كلُّ حديثٍ في مدح بغداد أو ذمِّها، والبصرة، والكوفة، ومَرْو، وعَسْقَلان، والإسكندرية، ونصيبين، وأنطاكية، فهو كذبٌ.

٢٥) كلُّ حديثٍ في مدح أهل خُراسان الخارِجِين مع عبد الله بن علي ولد العباس، فهو كذبٌ.

٢٦) كلُّ حديثٍ فيه: أنَّ مدينة كذا وكذا من مُدُن الجَنَّة، أو من مُدُن النَّار، فهو كذبٌ.

٢٧) وكلُّ حديثٍ فيه: أنَّ الإيمان لا يَزِيد ولا يَنقُص، فكذبٌ مُختلَقٌ.

٢٨) وكلُّ حديثٍ في التنشيف بعد الوضوء؛ فإنه لا يَصِحّ.

٢٩) أحاديثُ الذِّكر على أعضاء الوضوء كلها باطلٌ ليس فيها شيءٌ يَصِحّ.

٣٠) حديثُ «لو لا كذب السَّائل ما أفلح من ردّه»، ليس في هذا الباب شيءٌ يثبت عن النبي ﷺ.

٣١) أحاديثُ التحذير من التبرُّم بحوائج الناس؛ ليس فيها شيءٌ صحيحٌ.

٣٢) أحاديثُ اتِّخاذ السَّراري، لا يَصِحّ فيها عن النبي ﷺ شيءٌ.

٣٣) أحاديثُ مدح العُرُوْبَة كلها باطلٌ.

٣٤) أحاديثُ النَّهي عن قطع السِّدْر، لا يَصِحُّ فيها شيءٌ.

٣٥) أحاديثُ مدح العَدَس، والأُرُزّ، والباقِلاَّء، والباذِنْجان، والرُّمَّان، والزَّبِيْب، والهِنْدِبَاء، والكَرَث، والبِطِّيخ، والجَزَر، والجُبْن، والهَرِيْسَة، وفيها جزءٌ كله كذبٌ من أوله إلى آخره.

٣٦) أحاديثُ النَّهي عن الأكل في السُّوْق، كلها باطلةٌ.

٣٧) أحاديثُ فضائل الأزهار كلها كذبٌ.

٣٨) أحاديثُ الحِنَّاء، وفضله، والثناء عليه؛ فيه جزءٌ لا يَصِحّ منه شيءٌ.

٣٩) أحاديثُ النهي عن سبّ البراغيث، لا يصح فيها شيءٌ.

٤٠) حديثُ «مَن أهديت إليه هديةً وعنده جماعةٌ فهم شركاؤه»، لا يصح فيه شيءٌ.

٤١) أحاديثُ الأبدال والأقطاب والأغواث والنقباء والنجباء والأوتاد كلها باطلةٌ على رسول الله ﷺ.

٤٢) كلُّ حديثٍ في الصَّخْرَة كذبٌ ومُفْتَرى[٤].

---

[١] هو عبد الله بن محمد بن علي بن عَبْد الله ابن العباس بن عَبْد المطَّلِب (١٠٤ – ١٣٦هـ): أول الخلفاء العباسيين. (انظر ترجمته في "سير أعلام النبلاء" للذهبي: ٦/٧٨).

[٢] هو أبو جعفر هارون بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور (١٤٩ – ١٩٣هـ): أحد أشهر الخلفاء العباسيين على المرتبة الخمسة. (انظر ترجمته في "سير أعلام النبلاء" للذهبي: ٩/٢٨٧).

[٣] هو نفسُ "عبد الله بن محمد بن علي بن عَبْد الله ابن العباس بن عَبْد المطَّلِب".

[٤] وفي هذا التعميم نظرٌ، فقد روى الإمام ابن ماجه عن رافع بن عمر المزني أنه قال: "سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «العَجْوَةُ والصَّخْرَةُ من الجَنّة»، (انظر: سنن ابن ماجه، كتاب: الطب، باب: في الكماة والعجوة، رقم الحديث: ٣٤٥٦، وهو حديث ضعيف وليس بموضوع).

٤٣)أحاديثُ الْحَمَام، لا يَصِحّ منها شيءٌ

٤٤)أحاديثُ ذَمّ الأولاد، كلها كذبٌ من أولها إلى آخرها.

٤٥)حديثُ «لا يدخل الجنةَ ولدُ الزِّنا»، لا يَصِحّ فيه شيءٌ.

وهذه ضوابط كلية دقيقة نافعة، فإنها نتيجةٌ علميةٌ لاستقراء تامّ للإمام ابن قَيِّم الجوزية – رحمه الله تعالى – للأحاديث الصحيحة والموضوعة، وهي تُبَصِّرُ المسلمَ وطالبَ العلم بمعرفةِ الحديث الموضوع، وتُنشِيء لديه اليقظةَ والحِسَّ السليمَ فيما يُرَدُّ – أو يُتوقَّفُ فيه على الأقلِّ – من الأحاديث التي قَذَف بها الخرَّاصون بين الناس. كما أنها تَرسُم في ذِهْن العالِم والمتعلِّم مقياسَ الحديث الصحيح، ومقياسَ الحديث المكذوب، ومَن ظَفِرَ بمثل هذا في ثقافتِه أو في عِلمه، فقد ظَفِرَ بعلمٍ عظيمٍ، وغُنمٍ جسيمٍ[١].

المبحث السابع: عرض مُوجَز لأهَمّ الكتب المؤلَّفة في الموضوعات:

كما أسلفتُ في المبحث السابق أنَّ علماء الحديث قد أفردوا العديد من الكتب بالتأليف في تراجم الضعفاء والمجروحين، وترجموا فيها للوضَّاعين والكذَّابين، وذكروا أحوالهم، وكشفوا اللِّثام عنهم، ونبَّهوا على الأحاديث الموضوعة التي نُقلت عنهم.

ولم تكن جهودهم في ذلك منحصرةً فقط على ذلك القدر؛ بل تقدَّموا خطوةً أخرى، وقاموا بتأليف الكثير من الكتب المفيدة، وجمعوا فيها الأحاديثَ الموضوعة، ليعرفها الناسُ ويحذروها. ثم إلى جانب ذلك فقد ألَّفوا – أيضاً – كتباً قيمةً في الأحاديث المشتهرة، التي كَشَفَتْ زيفَ كثيرٍ من الأحاديث التي راجتْ على ألسنة الناس وهي موضوعةٌ.

وهذا مُوجَزٌ للتعريف عن أهمّ تلك الكتب من ذانك النوعَين، أذكرها في المطلبَين الآتيين حسب الترتيب الزمني الذي أُلِّفَتْ تلك الكتبُ[٢]:

المطلب الأول: الكتب في الأحاديث الموضوعة:

١) **تذكرة الحفاظ (وهو يُعرَف أيضاً بـ"تذكرة الموضوعات")**: للحافظ ابن القَيْسَراني، أبي الفضل، محمد بن طاهر بن علي الْمَقْدِسِيّ (ت٥٠٧هـ): رتَّب فيه المؤلِّفُ أطرافَ أحاديث "كتاب المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين" للإمام ابن حِبَّان (ت٣٥٤هـ)، ثم رتَّب الأحاديثَ بحسب أوائلها على حروف المعجم. وهو كتابٌ مختصرٌ بالنسبة إلى ما أُلِّف في هذا الموضوع بعده. ويبلغ عدد أحاديثه (١١٣٩) حديثاً.

٢) **ذخيرة الحفَّاظ المخرَّج على الحروف والألفاظ**: لابن القيسراني أيضاً: رتَّب فيه أحاديثَ "الكامل في ضعفاء الرجال" للإمام ابن عَدِي الْجُرْجاني (ت٣٦٥هـ)، فهو يذكر أولَ الحديث أو بعضَه، ويحذف أسانيدَ ابن عدي إلى الراوي المترجَم له، ثم يذكر السندَ من الراوي المتكلَّم فيه الذي أورد ابنُ عدي أحاديثَه، ثم يتكلَّم المؤلِّف على كل سند

[١] عبد الفتاح أبو غدة، لمحات من تاريخ السنَّة وعلوم الحديث، ص: ٢٤٦، ٢٥١، بتصرُّفٍ يسيرٍ.

[٢] واستفدتُ في غالب تلك التعريفات من مقدمات المحقِّقين لتلك الكتب.

وحديث.

٣) **الموضوعات من الأحاديث المرفوعات:** للإمام الجُوْزَقاني، أبي عبد الله، الحُسين بن إبراهيم (ت٥٤٣هـ): يُسَمَّى هذا الكتاب بـ"الأباطيل والْمَناكِير والصِّحَاح والْمَشَاهِير" أيضاً، وله أهمية كبيرة في دراسة الأحاديث الموضوعة والضعيفة لكونه أولَ كتابٍ مُسنَد في هذا الباب، لكن أكثر فيه المؤلِّفُ من الحُكم بالوضع بمجرَّد مخالفة السُّنَّة[١]. وطريقته في الكتاب أنه جمع فيه الأحاديثَ الموضوعة والضعيفة من الأباطيل والمناكير، ثم بيَّن عِلَلَها في ضوء أقوال المحدِّثين النقاد، ثم سرد في مقابلها الأحاديثَ الصحيحة والمشهورة تأكيداً لبُطلان تلك الأحاديث الموضوعة. يحتوي هذا الكتاب على (٧٧١) حديثاً مسنداً، منها (٢٤٥) حديثاً مخرَّجاً في الصحيحين أو أحدهما، و(١٠٠) حديث من الصِّحَاح والْحِسَان أو مما سكت عليه، و(٢٧٠) حديثاً من الموضوعات والضِّعاف والمناكير، و(١٥٦) حديثاً من الآثار المشتملة على الصحيح والضعيف والْمُنكَر والموضوع.

٤) **الموضوعات:** للإمام ابن الجَوْزي، أبي الفَرَج، عبد الرحمن بن أبي الحسن البغدادي (ت٥٩٧هـ): يُعَدُّ هذا الكتابُ مِن أوسع الكُتب التي أُلِّفَت في هذا الباب، وأيسرِها منالاً لسُهولة تبويبه وطريقة الاستخراج منه، وقد حَظِي بالكثير من اهتمام العلماء دراسةً ونقداً وتعليقاً وتلخيصاً، وقد انتقده الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، على ما أورده المؤلِّف من الأحاديث الصِّحَاح والْحِسَان ضِمن الموضوعات، ولكن قرَّر أنَّ غالب ما فيه موضوعٌ، والضَّرَرُ فيه أن يُظَنُّ بحديثٍ صحيحٍ أنه غيرُ صحيحٍ. يحتوي هذا الكتاب على (١٨٤٧) نصاً من الأحاديث الموضوعة.

٥) **الْمُغْنِي عن الحِفظ والكِتاب، بقولهم: لم يَصِحَّ شيءٌ في هذا الباب:** للحافظ ضياء الدين، أبي حَفْص، عمر بن بَدْر الْمَوْصَلي (ت٦٢٢هـ): جمع فيه المؤلِّفُ الأحاديثَ التي قيل فيها: "لم يَصِحَّ شيءٌ في هذا الباب"، ورتَّبها على الأبواب. وعلى هذا الكتاب مؤاخذات وانتقادات لأهل العلم.

٦) **الأحاديث الموضوعة في الأحكام المشروعة:** له أيضاً: وهو كتاب صغير جمع فيه المؤلِّفُ للفقهاء عدداً من الأحاديث الواردة في الأحكام، ورتَّبها على الأبواب الفقهية، وعَمَد فيه إلى حذف الأسانيد ليَسهَل حفظُها ودراستها، فهو لم يقصد استيعابَ تلك الأحاديث، وإنما أراد التنبيهَ والتذكير.

٧) **موضوعات الصَّغاني:** للإمام الصَّغاني، أبي الفضائل، رضي الدين، الحسن بن محمد العُمَري اللاَّهُوْري (ت٦٥٠هـ): شرعه المؤلِّفُ في ذكر الأحاديث الموضوعة، وختمه بأسماء الضعفاء والمتروكين عند أئمة الحديث، ويبلغ عددها (١٥) اسماً. ولم يقصد المؤلِّفُ استيعابَ الأحاديث الموضوعة، وإنما قصد إلى التنبيه على أهمّ الأحاديث التي كانت

[١] عبد الحي اللكنوي، ظفر الأماني، ص: ٤٨٤.

منتشرةً في زمنه. وكما أنه لم يُرتِّب الأحاديثَ التي ذكرها على ترتيب معيَّن. وكذلك لم يذكر الأسانيدَ، وإنما اكتفى بذكر المتن فقط. يحتوي هذا الكتاب على (١٤٥) نصاً من نصوص الموضوعات. وله غير هذا الكتاب: "الدُّرّ الْمُلْتَقَط في تبيين الغلط"، يحتوي على (٩٣) نصّاً.

٨) **مختصر الأباطيل والموضوعات**: للحافظ الذهبي، أبي عبد الله، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي (ت٧٤٨هـ): اختار فيه المؤلِّفُ الأحاديثَ الموضوعة من "الأباطيل والمناكير" للجُوْزَقاني و"الموضوعات" لابن الجوزي، وقام بحذف الأسانيد واختصار المتون من كل ذانك الكتابين.

٩) **الْمَنَار الْمُنِيف في الصحيح والضعيف**: للإمام ابن قَيِّم الجَوْزِيَّة، أبي عبد الله، شمس الدين، محمد بن أبي بكر الدمشقي (ت٧٥١هـ): هذا كتابٌ لطيفُ الحجم، غزيرُ العلم، من خير ما أُلِّف في "الموضوعات"، ومِن أجمعها عِلماً، وأصغرِها حجماً، يحتوي على (٣٤٧) نصاً من الأحاديث الموضوعة.

١٠) **خاتمة سِفْر السَّعادة**: للفَيْرُوْزآبادي، أبي طاهر، مجَد الدِّين، محمد بن يعقوب، صاحب "قاموس المحيط" (ت٨١٧هـ): ألَّف الفيروزآبادي كتاباً سَمّاه بـ"سِفر السعادة"، وجمع فيه أحاديثَ النبي ﷺ عن العبادات والمعاملات والمعيشة. ثم أردفه بخاتمة في حدود عشر صفحاتٍ ذَكَر فيها عدداً كبيراً مما لا يصحّ من الأحاديث نسبةً إلى رسول الله ﷺ.

١١) **اللَّآلِي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**: للحافظ السُّيُوطي، جَلال الدِّين، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ): وهو مِن أحسن الكُتب التي أُلِّفت في هذا الباب، جمع فيه المؤلِّفُ مجموعةً كبيرةً من الأحاديث الموضوعة، وتعقَّب فيه على كتاب "الموضوعات" لابن الجوزي في أحاديث كثيرة، ورتَّبه حسب الكتب والأبواب، حيث يذكر الكتابَ أو البابَ، ويُورِد تحته ما ورد فيه من أحاديث موضوعة. ثم ذيَّل عليه في كتاب آخر، وأورد فيه جملةً من الموضوعات التي لم يقف ابن الجوزي عليها فلم يذكرها في كتابه.

١٢) **تَنْزِيْهُ الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشَّنِيْعَة الموضوعة**: لابن عِرَاق، أبي الحسن، علي بن محمد بن الكِنَاني (ت٩٦٣هـ): وهو مِن أحسن الكُتب وأجمعها في هذا الباب من حيث التنظيم والتبويب والترتيب، قدَّم له المؤلِّفُ مقدّمةً ضافيةً قيمةً تشتمل على فوائد نفيسة، ذكر فيها عدداً كبيراً من أسماء الوضَّاعين. ولخَّص في الكتاب الأحاديثَ الموضوعة من "الموضوعات" لابن الجوزي، و"اللآلي المصنوعة" للسيوطي وذيلِه له. ومن خصائص هذا الكتاب أن المؤلِّف ذكر فيه الكثيرَ من الآثار الموقوفة بذكر مخرجها وبيانِ العلة في وضعها.

١٣) **تذكرة الموضوعات**: للشيخ الفَتَّني، محمد بن طاهر الهندي (ت٩٨٦هـ): جمع فيه المؤلِّفُ عدةَ كتبٍ تُرشِد إلى الأحاديث الموضوعة، ورتَّب الأحاديثَ حسب المواضيع الفقهية. ولما

كان عملُه هذا يُشبِه "التذكرةَ" سَمّاه: "تذكرة الموضوعات"، وذيَّل عملَه هذا بـ"قانون الموضوعات والضعفاء"، وجمع فيه مَن وجده مِن الرواة الضعفاء والكَذَّابين.

١٤) **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (المشهور بـ"الموضوعات الصغرى")**: للشيخ الْمُلاَّ عليّ القاري، أبي الحسن، عليّ بن سلطان، نور الدين الهَرَوِي الْمَكِّي (ت١٠١٤هـ): يُعَدّ هذا الكتابُ من أنفس الكتب في هذا الباب، لَخَّصه المؤلِّف من كتابه "الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة"، واشتمل على (٤٧٨) حديثاً من الأحاديث الموضوعة.

١٥) **الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة**: للشيخ مَرْعي بن يوسف، زين الدين الكَرَمي الْمَقْدِسي (ت١٠٣٣هـ): وهو من الكتب المختصرة في هذا الباب، أودع فيه المؤلِّفُ الأحاديثَ الموضوعة مستفيداً من الكتب السابقة، وجمع فيه فوائدَ قيمةً في بيان الأحاديث الموضوعة، ثم ذكر مقدمةً في الحكم على الحديث بالوضع. ومن خصائص هذا الكتاب أن المؤلِّف عندما يسوق بعضَ الأخبار التاريخية المكذوبة يُطيل في إيراد النقول التي تتضمَّن مناقشةً جيدةً للخبر. يشتمل الكتاب على (٢٠٥) أحاديث موضوعة، ولكنها غير مرتَّبة على حروف المعجم ولا على الأبواب الفقهية.

١٦) **الكشف الإلهي عن شديدِ الضَّعْفِ والموضوع الواهي**: للشيخ السَّنْدُرُوْسي، محمَّد بن محمد بن محمد الحسيني الطَّرابُلسي (ت١١٧٧هـ): جمع فيه المؤلِّفُ الأحاديثَ شديدةَ الضَّعْف والواهيةَ والموضوعةَ، ورتَّبها على حروف المعجم، وجعل في كل حرفٍ ثلاثةَ فصولٍ، الأول: في الأحاديث شديدة الضعف، والثاني: في الأحاديث الواهية، والثالث: في الأحاديث الموضوعة. وتسبقها مقدمةٌ للمؤلِّف ذكر فيها تعريفاتٍ لتلك الأنواع. وقد حوى الكتاب (١١٦٠) حديثاً من تلك الأحاديث.

١٧) **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**: للإمام الشَّوْكاني، أبي عبد الله، محمد ابن علي اليَماني (ت١٢٥٥هـ): قصد المؤلِّف من تأليف هذا الكتاب إلى جمع الأحاديث التي نَصَّ بعضُ أهل العلم أنها موضوعةٌ؛ وبوَّبها على الأبواب الفقهية. وكثيراً ما يُورِد الحديثَ وأنَّ ابن الجوزي ذكره في "الموضوعات"، ثم يذكر أن صاحب "اللآلي المصنوعة" – وهو السيوطي – تعقَّبه في ذلك، أو ذكر له طريقاً أخرى، فصاعداً، ولا يبيِّن حالَ تلك الطُّرُق، ولا يسوق أسانيدَها، وعُذره في ذلك قصدُه إلى الاختصار. وقد أورد المؤلِّف في بعض الأبواب أحاديثَ صِحاحاً وحِسَاناً، ولأجله فقد اعترض عليه بعض العلماء.

١٨) **اللُّؤلؤ المرصوع فيما قيل: لا أصلَ له أو بأصله الموضوع**: للشيخ القاوُقْجي، أبي الحسن، شمس الدين، محمد بن خليل المِشِّيْشي الطَّرابُلُسِي (ت١٣٠٥هـ): اعتمد المؤلِّف في تأليف هذا الكتاب على الكتب السابقة، ورتَّب أحاديثَه على حروف المعجم، وبيَّن في مقدمته خطرَ الكذب على رسول الله ﷺ، وضررَه الشديد على الأمة.

١٩) **الآثار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة**: للشيخ محمَّد عبد الحي بن عبد الحليم اللَّكْنَوي (ت١٣٠٤هـ): اقتصر فيه المؤلِّف على ذكر الأحاديث المنتشرة بين العلماء والعوام في الصَّلوات وغيرها في أيام السَّنة ولياليها، واعتمد في كلامه على الأحاديث على كتاب "اللآلي المصنوعة" للحافظ السيوطي.

٢٠) **تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيِّد المرسلين**: للشيخ أبي عبد الله محمد البشير ظافر المالكي الأزهري (ت١٣٢٩هـ): جمع فيه المؤلِّفُ الأحاديثَ الموضوعة على حروف المعجم ليحذَرها الخطباءَ والكُتَّاب والجُهَلة من الزُّهَّاد والوُعَّاظ، كما تكلَّم في مستهلّ الكتاب عن الأحاديث الموضوعة وأسباب وضعها، وبيانِ خطر القُصَّاص، وذكر العلامات التي يُعرَف بها الحديثُ الموضوع.

٢١) **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**: للشيخ الألباني، أبي عبد الرحمن، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح (ت١٤٢٠هـ): جمع فيها المؤلِّفُ عدداً ضخماً من الأحاديث الضعيفة والموضوعة. وطريقته في ذلك أنه يبدأ بذكر متن الحديث المحكوم عليه، ثم يعقِّبه بحكمه عليه، ثم يذكر مَن خرَّجه، وقد يسوق إسنادَه إن أراد التعليقَ عليه، ويذكر حكمَ الأئمة عليه، ثمّ يذكر الرَّاوي المتَّهم، أو الرواة المتَّهمين، ويستعرض أقوالَ الأئمة فيهم، ثم يذكر طُرُقَ الحديث الأخرى، ويبيِّن حالَه. ويحتوي هذا الكتاب على (٥٥٠٠) نصاً من الضعاف والموضوعات.

٢٢) **التحديث بما قيل: لا يَصِحّ فيه حديثٌ**: للشيخ بكر بن عبد الله أبي زيد (ت١٤٢٩هـ): جمع فيه المؤلِّف تلك الأحاديثَ التي لا يَصِحّ منها شيءٌ من وجهٍ أو وجوه، مستفيداً في ذلك من الكتب السابقة في هذا الباب، ورتَّب أحاديثَ الكتاب على أبواب الفقه.

٢٣) **النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة**: للشيخ أبي إسحاق الحُوَيني الأثري: جمع فيه المؤلِّف بعضَ الأحاديث الضعيفة والموضوعة، واشترط في أن لا يذكر فيه شيئاً من الأحاديث التي سبقه بها الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في كتابه "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة". وطريقته في عرض تلك الأحاديث أنه يذكر المتنَ ثم يحَكُم على درجة ضعفه، ثم يخرِّجه من مصادره، ثم يبيِّن عِلّتَه وسببَ بطلانه. لكنه لم يلتزم فيه ترتيباً معيَّناً حسب الحروف أو المواضيع.

٢٤) **موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة**: للشيخ عليِّ حسن الحلبي وآخرين: وهو أوسَعُ الكتب وأجمَعُها في هذا الباب، ألَّفه لفيف من العلماء المتخصصين في الحديث، وقاموا بتقسيم النصوص إلى قسمين، الأول: يختص بالأحاديث القولية التي تبدأ بما يُنسَب لرسول الله ﷺ قولاً، والأحاديث الفعلية التي تبدأ بفعله ﷺ المنسوب إليه. أمّا القسم الثاني فهو يتعلَّق بالآثار والأخبار والحِكَم، وهي المنسوبة لمن هو دون رسول الله

ﷺ من صحابة وتابعين فمن دونهم، وقد جعلها المؤلِّفون في آخر الكتاب بترتيب هجائي مستقلّ، ورتَّبوا النصوص على حروف المعجم. ويحتوي الكتاب على (٣١٥٧٧٠) حديثاً من الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

المطلب الثاني: الكتب في الأحاديث المشتهرة على الأَلْسِنَة:

تَخُصّ هذه الكتبُ بالأحاديث التي تَدُوْر على أَلْسِنَة عوام الناس ومَن لا عِلم عندهم من الخاصة، فيذكرونها على سبيل الأمثال والحِكَم، بعضها صحيحٌ، وبعضها ضعيفٌ، وبعضها موضوعٌ. ولم يُهمِل علماءُ الحديث هذا النوعَ من الأحاديث، بل أَلَّفوا فيه كتباً مفيدةً كشفت للناس عن حقيقة تلك الأحاديث. وهذه بعض أهَمّ تلك الكتب:

١) **أحاديث القُصَّاص:** لشيخ الإسلام ابن تَيْمِيَة، أبي العباس، تقي الدين، أحمد ابن شهاب الدين بن عبد الحليم الحراني الدمشقي (ت٧٢٨هـ): وضع المؤلِّفُ هذه الرسالةَ في الأحاديث المشتهرة الشائعة بين الناس بسبب القُصَّاص، ومعظمها باطلٌ مكذوبٌ ومُختلَقٌ، وتعمَّد المؤلِّفُ على نقد المتن في التضعيف إذا عُورض الحديث الواهي بحديث صحيح.

٢) **"التذكرة في الأحاديث المشتهرة" أو "اللآلِي المنثورة في الأحاديث المشهورة":** للإمام الزَّرْكَشي، أبي عبد الله، بَدْر الدين، محمد بن بَهَادُرْ المصري (٧٩٤هـ): جمع فيه المؤلِّفُ تلك الأحاديثَ التي اشتهرت في زمنه على أَلْسِنة الناس، فأراد من خلال هذا الكتاب تحذيرَهم منها، وبيانَ خطورة الكذب على رسول الله ﷺ، ثم نقل الأحاديثَ الدَّالة على ذلك، وذكر العديدَ من أقوال الصحابة ﷺ في النكير على من صَنَع ذلك، وكذلك سَرَد الآثارَ عن التابعين في بيان خطورة هذا الأمر. ثم رتَّب الأحاديثَ المشتهرة على الأبواب.

٣) **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الأَلْسِنَة:** للحافظ السَّخاوي، أبي الخير، محمد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢هـ). يُعتبَر هذا الكتابُ من أهمّ وأجلّ الكتب المؤلَّفة في الأحاديث المشتهرة، عُني فيه المؤلِّفُ بفَنِّ الصناعة الحديثية، وذكر جملةً كبيرةً من الأحاديث الموضوعة والضعيفة، فأتى فيه بفوائدَ جليلةٍ تخلو منها الكتبُ الأخرى في الموضوعات والضِّعاف، ورتَّب الأحاديثَ على حروف المعجم، ثم جعل لها ترتيباً حسب المواضيع في آخر الكتاب. وقد بلغ عدد الأحاديث الواردة فيه (١٣٥٦) حديثاً.

٤) **الغَمَّاز على اللَّمَّاز في الأحاديث المشتهرة:** للشيخ نور الدين أبي الحسن السَّمْهُودي، علي بن القاضي عفيف الدين عبد الله (ت٩١١هـ). رتَّب فيه المؤلِّفُ الأحاديثَ المشتهرة على حروف المعجم، وطريقته في ذلك أنه يذكر الحديثَ، وأحياناً يكتفي بذكر جزءٍ منه، ويختمه بالحكم عليه، وأحياناً يذكر الحديثَ الصحيح بعد ذكره للحديث الموضوع أو الضعيف ليُظهِر سماجةَ وركاكة الموضوع مقابل فصاحة بيان وبلاغة الصحيح، ويبني – على الأغلب – حكمَه على لفظ الحديث المذكور في الكتاب، كما أنه يذكر في بعض الأحيان

اسمَ الراوي الضعيف أو الكَذَّاب في سند الحديث. وبلغ عدد مجموع الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٣٥٨) حديثاً.

٥) **الدُّرَر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة**: للحافظ السُّيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ): لخَّصه المؤلِّفُ من كتاب "التذكرة في الأحاديث المشتهرة" للزَّرْكَشي، وقام بتنقيحه والزيادة عليه، والتلخيصِ له، والتنبيهِ على ما فيه من اعتراضٍ من كلامه، وميَّز ما أضافه هو بقوله: "قلتُ" في أوله، و"انتهى" في آخره. ورتَّبه على حروف المعجم. وقد احتوى الكتاب على (٤٩٢) حديثاً.

٦) **تمييز الطيِّب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث**: للشيخ ابن الدَّيْبَع، عبد الرحمن بن علي الشَّيْباني الزَّبِيْدِي (ت٩٤٤هـ): اختصر فيه المؤلِّفُ كتابَ "المقاصد الحسنة" للحافظ السخاوي، وتابعه في جميع ما ذكره من التصحيح والتضعيف. ورتَّب الكتابَ على حروف المعجم تبعاً لأصل الكتاب، وأضاف إلى الكتاب بعضَ الزيادات، ميَّزها عن كلام السخاوي بقوله في أوله: "قلت"، وفي آخرها: "والله أعلم".

٧) **الشَّذَرَةُ في الأحاديث المشتهرة**: للحافظ ابن طُوْلون الدمشقي، أبي عبد الله، محمد بن علي الصالحي (ت٩٥٣هـ): اختصر فيه المؤلِّف ثلاثةَ كتب، وهي: "التذكرة في الأحاديث المشتهرة" للزركشي، و"المقاصد الحسنة" للسخاوي، و"الدُّرَر المنتثرة" للسيوطي، كما أضاف إليه أيضاً بعضَ الأحاديث من كتب أخرى. ورتَّب الأحاديثَ على حروف المعجم، وبيَّن بعد إيراد الحديث ضَعْفَه بالشواهد. وخَتَم الكتابَ بذكر بعض الأمور المشتهرة التي لا أصل لها. واحتوى الكتاب على (١١٦٦) حديثاً من الضِّعاف والموضوعات.

٨) **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (المشهور بـ"الموضوعات الكبرى")**: للشيخ الْمُلاَّ عليّ القاري، أبي الحسن، عليّ بن سلطان، نور الدين الهَرَوِي الْمَكِّي (ت١٠١٤هـ): اختصر فيه المؤلِّفُ بعضَ الكُتب التي جمعت الأحاديثَ المشتهرة على الألسنة، وأراد قَصْرَ كتابه على الموضوع مما اشتهر على الألسنة، واقتصر أيضاً على ما قيل فيه: "إنه لا أصل له" أو: "موضوعٌ "، ولم يذكر الأحاديثَ التي اختلفوا في وضعها خوفاً من أن تكون صحيحةً، ورتَّب الأحاديثَ على حروف الهجاء. يحتوي هذا الكتاب على (٦٢٥) حديثاً.

٩) **تسهيل السبل إلى كشف الالتباس عما دار من الأحاديث بين الناس**: للشيخ عز الدين محمد بن أحمد الخليلي المدني (ت١٠٥٧هـ): وما زال هذا الكتاب مخطوطاً.

١٠) **كشفُ الخفاء ومُزيل الإلباس عمَّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**: للشيخ العَجْلُوني، إسماعيل بن محمد الدمشقي الشهير بالْجَرَّاحي (ت١١٢٦هـ): وضعه المؤلِّف على غِرار كتاب "المقاصد الحسنة" للسَّخاوي المتقدّم الذكر، وزاد عليه زيادةً كبيرةً من الأحاديث الموضوعة وغيرها، كما زاد فوائدَ في الصناعة الحديثية على غاية الأهمية، وبهذا أصبح هذا الكتابُ مرجعاً قيِّماً في هذا الفنِّ، وأكثرها جمعاً للأحاديث المشتهرة على الألسنة. رتَّب

المؤلِّفُ الأحاديثَ على حروف المعجم. واحتوى الكتاب على (٣٢٨٠) نصّاً من الموضوعات وغيرها من أنواع الحديث.

١١) **أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب**: للشيخ أبي عبد الله محمد بن السيد درويش الحوت البَيْرُوْتِي (ت١٢٧٦هـ): جرَّده المؤلِّفُ من كتاب "تمييز الطيب من الخبيث" لابن الدَّيْبَع الشيباني، وحكم على بعض الأحاديث التي سكت عنها مؤلِّفُ الكتاب الأول، واعتمد في شرح بعض الأحاديث على كتاب "فيض القدير" للشيخ عبد الرؤوف الْمُنَاوي (ت١٠٣١هـ)، وختم الكتابَ بذكر أسباب الوضع وعلاماته. وبلغ عدد أحاديث الكتاب (١٧٨٤) حديثاً.

١٢) **المشتهر من الحديث الموضوع والضعيف والبديل الصحيح**: للشيخ عبد المتعال محمد الجبري: وهو من الكتب المفيدة في هذا النوع، ذكر فيه المؤلِّفُ الحديثَ الصحيح في الباب وبنفس المعنى، ذاكراً شواهد من القرآن الكريم، ومعتمداً في البديل الصحيح على الصحيحين (البخاري ومسلم) في الغالب. ورتَّب الأحاديثَ على الأبواب.

هذه أهَمّ ما عثرتُ عليه مِمّا أَلَّفه العلماء من الكتب قديماً وحديثاً، في الكشف عن الأحاديث الموضوعة والواهية والمشتهرة.

خاتمة البحث:

وهذه بعض النتائج والتوصيات التي توصَّل إليها الباحث من خلال إعداد هذا البحث، وهي:

(أ) من النتائج:

١) أنَّ لـ"الوَضْع" في اللغة معانٍ عديدة، ومما جاء فيها يَدُلّ على: أنَّ استخدام هذا اللفظ يكون لشيءٍ لا يَستحِقّ الرِّفْعَةَ، وأنه لا رتبةَ له ولا قيمةَ، وأنَّ مَنْزِلته الحقيقية أن يبقى مطروحاً غير معبوءٍ فيه ولا مكترثٍ به، ولا يُؤخَذ به ولا يُلتَفَت إليه، بخلاف ما ثَبَت عن النبيِّ ﷺ فإنه يُسمَّى: "مرفوعاً" تعظيماً لقدره، ومراعاةً لجهة نسبته الكريمة إليه.

٢) أنَّ الوَضْع في الحديث حرامٌ بإجماع من أئمة الحديث كلِّهم؛ لأنه يدخل في الكذب على رسول الله ﷺ. وأنَّ عقوبة الواضعِ دخوله النارَ، كما قال عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

٣) أنَّ رواية "الحديث الموضوع" حرامٌ مع العلم بوضعه، سواء أكان في الأحكام أو القصص أو الترغيب والترهيب ونحوها، والدليلُ على ذلك قولُ النبيِّ ﷺ: «مَنْ رَوَى عَنِّيْ حَدِيْثاً وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَذَّابِيْنَ».

٤) أنَّ "الوَضْع" في الحديث قد ظهر واستشرى في القرن الثاني، إذْ خلا عصرُ الصحابة وكبار التابعين ﷺ مِمَّن وُصف بالكذب والوضع، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة، ومن أهمِّها: اتِّسامُ أولئك بصلابةٍ في الدِّين، وكثرةُ تَوافُر حُفَّاظِ الحديث ونُقَّاده بينهم، وغيرُ ذلك من الأمور التي جعلت بواعثَ الاختلاق للحديث آنذاك ضعيفةً.

٥) أنَّ للشِّيْعَة الرافضة دوراً خطيراً في وضع الأحاديث، لذلك كثرت أقوالُ أئمة الحديث في التحذير عن مروياتهم. وكذلك لبعض الجُهَلة من الصُّوْفِية من أهل السُّنّة، دورٌ لا يُستهان به في وضع بعض الأحاديث في الترعيب والترهيب فترويجِها، وما كان ذلك منهم إلاَّ احتساباً فيه.

٦) أنَّ لـ"الوَضْع" في الحديث أسباباً عديدةً، ومن أهمّها: النيلُ من الإسلام والمسلمين، والخلافاتُ السياسية، والخلافاتُ العَقَدِيَّة، والخلافاتُ المذهبية، والعصبيةُ للجِنْس والقبيلة واللغة والبلد، والقصصُ والوعظ للترغيب والترهيب، والاحتسابُ في الوضع للترغيب والترهيب، والتقرُّبُ من السَّلاطين والحُكَّام.

٧) أنَّ مقاومة أئمة الحديث ونُقَّاده للوَضْع والوَضَّاعين قد أثمرت نتائجَ طيبةً تمثّلت في اعتنائهم بـ: التثبُّت في الرواية والتحرّي عند أخذها، والرحلةِ في طلب الحديث، وجمعِ الأحاديث الموضوعة وبيانِ حالها ونقدها سنداً ومتناً، وفضحِ أمر الوضَّاعين والكشفِ عن أحوالهم، وجمعِ الأحاديث وتدوينها، والتأليفِ في علوم الحديث.

٨) أنَّ علماء الحديث قد وضعوا العديدَ من الضوابط الدقيقة لمعرفة الأحاديث الموضوعة، والتي تُرشِد إلى الكشف عن حقيقتها بمجرَّد النظر فيها من غير أن ينظر في أسانيدها، وهي ضوابط مفيدة غاية الإفادة لطَلَبة العلم والمسلمين ذوي الثقافة العصرية؛ لأنها تبصِّرهم بمعرفة الحديث الموضوع، وتُنشىء لديهم اليقظةَ والحِسَّ السليم فيما يُرَدّ من تلك الأحاديث.

٩) أنَّ علماء الحديث قد قاموا عبر القرون وتَعاقُب الأزمان، بتأليف الكثير من الكتب المفيدة في الكشف عن الموضوعات ليحظروا منها الناسَ، فيكونوا علي بينةٍ من أمرها.

(ب) من التوصيات:

إنَّ خدمة السنة النبوية المطهَّرة بالذَّبِّ عنها واجبٌ دينيٌّ هامٌّ، وفي ذلك الخير كلُّه، لذا يجب على أهل العلم وطلاب الشريعة:

١) أن يُكثِروا النظرَ في كُتب الموضوعات، ليَعرِفوا منها ما لم يكن يَعرِفونه عن الوَضْع، وليتذكَّروا ما كانوا قد عَرَفُوه، وليصحِّحوا ما أخطؤوا فيه فظَنُّوه حديثاً ثابتاً أو صحيحاً، وهو حديثٌ ضعيفٌ أو موضوعٌ.

٢) أن يهتمّوا ببيان خطر الأحاديث الموضوعة للناس، والتحذيرِ لهم ما اشتهر منها على ألسنتهم، عن طريق نشر الكتب التي تكشف اللِّثامَ عن تلك الأحاديث، وتُميِّز الموضوعَ من الصحيح؛ فإنَّ ذلك يزيد في توعيتهم وتبصيرهم بما يقولون ويشهدون.

٣) وأن يَستعِيضوا للناس عن الموضوعات بالأحاديث الصحيحة عن رسولنا ﷺ، وهي وافيةٌ كلَّ الوفاء بما يحتاج إليه كلُّ مسلمٍ في أمر دينه ودنياه.

٤) وأن يهتمّوا بحفظ ونشر الكتب الصِّحَاح، وبعقد دوراتٍ لخدمة الحديث النبوي كدوراتٍ في تخريج الأحاديث، ودوراتٍ في دراسة الأسانيد ومعرفةِ حكم العلماء على الأحاديث وبيانِ طريقتهم لدرجاتها.

أسأل الله تعالى أن يوفِّقنا جميعاً للعمل بتلك التوصيات، كما يسخّرنا لخدمة سُنّة نبيه المصطفى عليه الصَّلاة والسَّلام، ويرزقنا في ذلك بنعمة الإخلاص.

المصادر والمراجع:

١) ابن أبي حاتم الرازي، أبو محمد عبد الرحمن الحنظلي. **الجرح والتعديل**. دار الكتب العلمية – بيروت. د.ت.

٢) ابن أبي الحديد. **شرح نهج البلاغة**. مطبعة عيسى البابي الحلبي – القاهرة. ط١. ١٣٨١هـ.

٣) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني. **منهاج السُّنة**. طبعة بولاق – القاهرة، وطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض. ط١. ١٤٠٦هـ.

٤) ابن جرير الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن رستم الآملي. **تأريخ الأمم والملوك**. دار المعارف – القاهرة. د.ت.

٥) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي البغدادي. **العِلل المتناهية في الأحاديث الواهية**. تحقيق: الشيخ خليل الميس. دار الكتب العلمية – بيروت. ط١. ١٤٠٣هـ.

٦) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي البغدادي. **كتاب الموضوعات**. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. المكتبة السلفية – المدينة المنورة. ط٢. ١٣٨٦هـ.

٧) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي. **تهذيب التهذيب**. تحقيق: عادل مرشد وعادل زيبق. مؤسسة الرسالة — بيروت. ط١. ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

٨) ابن حجر العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي. **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**. المطبعة السلفية – القاهرة. ط١. ١٣٨٠هـ.

٩) ابن حجر العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي. **لسان الميزان**. تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبي غُدَّة. دار البشائر الإسلامية – بيروت. ط ١. ١٤٢٣هـ.

١٠) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي. **النكت على كتاب ابن الصلاح**. تحقيق: الدكتور ربيع بن هادي عمير المدخلي. دار الإمام أحمد – القاهرة. ط١. ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

١١) ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد الدمشقي. **شرح علل الترمذي**. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. دار الملاح – بيروت. ط١. ١٣٩٨هـ.

١٢) ابن سيدة، أبو الحسين علي بن إسماعيل المرسي. **المحكم والمحيط الأعظم**. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج ومصطفى السقا وحسين نصار. معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية – القاهرة. ط١. ١٣٧٧هـ.

١٣) ابن الصَّلاح، أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري. **علوم الحديث**. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. دار الفكر – دمشق. ط٣. ١٤٢١هـ –٢٠٠٠م.

١٤) ابن الصَّلاح، أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري. **مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح**. تحقيق الدكتورة عائشة بنت عبد الرحمن. دار المعارف – القاهرة. د.ت.

١٥) ابن عدي، عبد الله بن عدي الجرجاني. **الكامل في ضعفاء الرجال**. تحقيق: يحيى مختار غزاوي. دار الفكر – دمشق. ط٣. ١٤٠٩هـ.

١٦) ابن عراق، أبو الحسن علي بن محمد الكناني. **تَنْزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**. تحقيق: الشيخ عبد الله الوهاب بن عبد اللطيف والشيخ عبد الله محمد صديق الغماري. دار الكتب العلمية – بيروت. ط١. ١٣٩٩هـ.

١٧) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي. **معجم مقاييس اللغة**. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر – دمشق. ط١. ١٣٩٩هـ.

١٨) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري. **تأويل مختلف الحديث**. تحقيق: محمد عبد الرحيم. دار الفكر – دمشق. ط١. ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

١٩) ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي. **المنار المنيف في الحديث الصحيح والضعيف**. تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبي غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب. ط١. ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٢٠) ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني. **السنن**. دار السلام – الرياض. ط١. ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٢١) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني. **السنن**. دار السلام – الرياض. ط١. ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٢٢) أحمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني. **مسند الإمام أحمد**. تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤط وآخرين. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط١. ١٤١١هـ.

٢٣) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري. **تهذيب اللغة**. تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون وآخرين. الدار المصرية للتأليف والترجمة – القاهرة. د.ت.

٢٤) إكرام الله إمداد الحق. **الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال**. دار البشائر الإسلامية – بيروت. ط١. ١٤١٣هـ.

٢٥) الألباني، محمد ناصر الدين. **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**. مكتبة المعارف – الرياض. ط١. ١٤٢٠هـ.

٢٦) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي. **الصحيح**. دار الكتب العلمية – بيروت. ط٥. ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

٢٧) الجهني، مانع بن حماد. **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة**. دار الندوة العالمية للشباب للطباعة والنشر والتوزيع – الرياض. ط٣. ١٤١٨هـ.

٢٨) الجوزجاني، أبو إسحاق، إبراهيم بن يعقوب السَّعْدي. **أحوال الرجال**. تحقيق: الشيخ صبحي البدري السامرائي. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط١. ١٤٠٥هـ.

٢٩) الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي. **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**. تحقيق: الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين – بيروت. ط٤. ١٤٠٧هـ.

٣٠) الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. **المستدرك على الصحيحين**. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية – بيروت. ط٢. ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

٣١) الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. **معرفة علوم الحديث**. تحقيق: الدكتور معظم حسين. المكتب التجاري – بيروت. ط١. ١٣٧٣هـ.

٣٢) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن عبد المجيد بن علي بن ثابت. **تقييد العلم**. دار إحياء السنة النبوية – بيروت.

٣٣) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن عبد المجيد بن علي بن ثابت. **الكفاية في أصول علم الرواية**. دائرة المعارف العثمانية – حيدرآباد (الدكن) الهند. ط١. ١٣٥٧هـ.

٣٤) الخيرآبادي، محمد أبو الليث. **علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها**. دار الشاكر – سلانجور (ماليزيا). ط٧. ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.

٣٥) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الدمشقي. **تذكرة الحفاظ**. دائر المعارف العثمانية – حيدرآباد (الدكن). ط١. ١٣٣٣هـ – ١٩١٥م.

٣٦) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الدمشقي. **المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والإعتزال (وهو "مختصر منهاج السنة" لابن تيمية)**: تحقيق: الأستاذ محب الدين الخطيب. الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد – السعودية. ط٣. ١٤١٣هـ.

٣٧) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الدمشقي. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: تحقيق: علي محمد معوض وآخرين. دار الكتب العلمية – بيروت. ط١. ١٤١٦هـ.

٣٨) الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الدمشقي. **سير أعلام النبلاء**. تحقيق: الشيخ شعيب الأرناوط وآخرين. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط١. ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٣٩) الرامهرمزي، الحسن بن علي بن عبد الرحمن. **المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي**. تحقيق: الدكتور محمد عجاج الخطيب. دار الفكر – بيروت. ط٣. ١٤٠٤هـ.

٤٠) الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر. **الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة – رضي الله عنها – على الصحابة**. تحقيق: الأستاذ سعيد الأفغاني. المكتب الإسلامي – بيروت. ط٢. ١٣٩٠هـ.

٤١) السباعي، مصطفى. **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**. المكتب الإسلامي – بيروت. ط١. ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٤٢) السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن. **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**. تحقيق: الأستاذ علي حسين علي. مكتبة السنة – القاهرة. ط١. ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م. وتحقيق: الدكتور عبد الكريم الخضير والدكتور محمد بن عبد الله بن فهيد. مكتبة دار المنهاج – الرياض. ط١. ١٤٢٦هـ.

٤٣) السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن. **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**. تحقيق: محمد عثمان الخشت. دار الكتاب العربي – بيروت. ط١. ١٤٠٥هـ.

٤٤) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**. تحقيق: الدكتور أحمد عمر هاشم. دار الكتاب العربي – بيروت. ط ١. ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٤٥) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. **اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**. تحقيق: أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة. دار الكتب العلمية – بيروت. ط١. ١٤١٧هـ.

٤٦) عبد الفتاح أبي غدة. **لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث**. مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب. ط٤. ١٤١٧هـ.

٤٧) عبد المجيد محمود عبد المجيد. **الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري**: دار الوفاء – القاهرة. ط ١. ١٣١٩هـ.

٤٨) عتر، نور الدين الحلبي. **منهج النقد في علوم الحديث**. دار الفكر المعاصر – بيروت. ط٣. ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

٤٩) العجلوني، إسماعيل بن محمد. **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**. تحقيق: الشيخ أحمد القلاش. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط٤. ١٤٠٥هـ.

٥٠) العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين. **التقييد والإيضاح لما أُطلِق وأُغلِق من كتاب ابن الصَّلاح**. تحقيق: الدكتور أسامة بن عبد الله الخياط. دار البشائر الإسلامية – بيروت. ط٢. ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

٥١) علي بن الجعد، أبو الحسن الجوهري البغدادي. **الجعديات (المطبوعة باسم: "مسند علي بن الجعد")**. تحقيق: الدكتور عبد المهدي عبد القادر. مكتبة الفلاح – الكويت. ط١. ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٥٢) علي القاري، علي بن (سلطان محمد) أبي الحسن نور الدين الهروي. **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (المعروف بالموضوعات الكبرى)**. تحقيق: الدكتور محمد لطفي الصباغ. المكتب الإسلامي – بيروت. ط ١. ١٣٩١هـ.

٥٣) عمر فلاتة. **الوضع في الحديث**. مكتبة الغزالي – دمشق. ط١. ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

٥٤) فاروق حمادة. **التواصل بين المذاهب الإسلامية: تأصيله وتطبيقه عند المحدِّثين**. دار القلم — دمشق. ط١. ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

٥٥) الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي. **المعرفة والتاريخ**. تحقيق: الدكتور أكرم ضياء العمري. مؤسسة الرسالة — بيروت. ط٢. ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

٥٦) الفيروزآبادي، مجد بن محمد يعقوب. **القاموس المحيط**. مؤسسة الرسالة – بيروت. ط٧. ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٥٧) الكتاني، محمد بن جعفر. **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرّفة**. دار البشائر الإسلامية – بيروت. ط٦. ١٤٢١هـ –٢٠٠٠م.

٥٨) اللكنوي، محمد عبد الحي بن عبد الحليم. **ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث**. تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبي غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب. ط٣. ١٤١٦هـ.

٥٩) محمد أديب صالح. **لمحات في أصول الحديث**. المكتب الإسلامي – بيروت. ط٦. ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٦٠) المرسي، كمال الدين عبد الغني. **كتابة الحديث النبوي وجمعه وتدوينه وصفات أهله**: دار المعرفة الجامعية – الأزاريطة. ط١. ٢٠٠٣م.

٦١) مسلم أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. **الصحيح**: دار السلام – الرياض. ط١. ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٦٢) المناوي، عبد الرؤوف زين العابدين محمد المصري. **فتح القدير شرح الجامع الصغير**. المكتبة التجارية الكبرى – القاهرة. ط١. ١٣٥٦هـ.

٦٣) النَّووي، أبو زكريا يحيى بن شرف. **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**. تحقيق: الشيخ خليل مأمون شيحا. دار المعرفة – بيروت. ط١٥. ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

٦٤) ياقوت الحموي، أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرُّومي البغدادي. **معجم البلدان**. دار صادر – بيروت. ط١. ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

REFERENCES

Abū Dāud, S. (1999). *Al-Sunan*. Riyadh: Dār al-Salām.

Ahmad bin Hanbal, A. (1991). *Musnad al-Imām Ahmad.* Beirut: Mu'assasah al-Risālah.

Al-Ajlūnī, I. (1985). *Kashf al-Kḥafā' wa Mazīl al-Ilbās ama Ishtahar min al-Ahādīth ala Alsinah al-Nās.* Beirut: Mu'assasah al-Risālah.

Al-Albānī, M. (1999). *Silsilah al-Ahādīṭh al-Ḍaᶜīfah wa al-Mauḍūᶜat.* Riyadh: Maktabah al-Maᶜārif.

Al-Aẓharī, A. (n.d). *Tahdhīb al-Lughah.* Cairo: Dār al-Miṣriyyah.

Al-Bukḥārī, I. (2007). *Al-Ṣahīh.* Beirut: Dār al-Kitab al-ᶜIlmiyyah.

Al-ᶜIrāqī, A. (2008). *Al-Taqyīd wa al-Iḍāh lima Uṭliq wa Ughliq min Kitāb Ibn al-Ṣalāh.* Beirut: Dār al-Bashā'ir al-Islamiyyah.

Al-Dhahbī, A. (1915). *Tadhkirah al-Huffāẓ.* India: Dā'irah al-Maᶜārīf al-ᶜUthmāniyah.

Al-Dhahbī, A. (1985). *Sīr Aᶜlām al-Nubalā'.* Beirut: Mu'assasah al-Risālah.

Al-Dhahbī, A. (1992). *Al-Muntaqā min Manhāj al-Iᶜtidāl fi Naqaḍ Kalām Ahl al-Rafḍ wa al- Iᶜtiẓāl (wa huwa "Mukḥtaṣar Manhāj al-Sunnah" Ibn Taimiyyah).* Saudi Arabiah: al-Ri'āsah al-ᶜAmah.

Al-Dhahbī, A. (1995). *Mīẓān al-Iᶜtidāl fi Naqd al-Rijāl.* Beirut: Dār al-Kitab al-ᶜIlmiyyah.

Al-Fairūz Ābādī, M. (2003). *Al-Qāmūs al-Muhīṭ.* Beirut: Mu'assasah al-Risālah.

Al-Faswī, A. (1981). *Al-Maᶜrifah waa al-Tārīkḥ.* Beirut: Mu'assasah al-Risālah.

Al-Hākam al-Nīsābūrī, A. (1954). *Maᶜrifah ᶜUlūm al-Hadīth.* Beirut: al-Maktab al-Tajārī.

Al-Hākam al-Nīsābūrī, A. (2002). *Al-Mustadral ala al-Ṣahihīn.* Beirut: Dār al-Kitab al-ᶜIlmiyyah.

Al-Jahnī, M. (1997). *Al-Mausūᶜat al-Muyassarah fi al-Adyān wa al-Madhāhib wa al-Ahẓāb al-Muᶜāṣarah.* Riyadh: Dār al-Nadwah al-ᶜAliyah.

Al-Jauharī, A. (1987). *Al-Ṣihāh Tāj al-Lughah wa Ṣihāh al-ᶜArbiyyah.* Beirut: Dār al-ᶜIlm lil Mulāyīn.

Al-Juẓjānī, A. (1985). *Ahwāl al-Rijāl.* Beirut: Mu'assasah al-Risālah.

Al-Kḥair Ābādī, M. (2011). *ᶜUlūm al-Hadīth: Aṣīluhā wa Maᶜāṣiruhā.* Selangor: Dār al-Shākir.

Al-Kḥaṭīb al-Baghdādī, A. (1938). *Al-Kifāyah fi Uṣul ᶜIlm al-Riwāyah.* Hindi: Dā'irah al-Maᶜārif al-ᶜUthmāniyah.

Al-Kḥaṭīb al-Baghdādī, A. (n.d). *Taqdīm al-ᶜIlm.* Beirut: Dār Ihyā' al-Sunnah al-Nabawiyah.

Al-Kutānī, M. (2000). *Al-Risālah al-Mustaṭarrifīn li Bayān Mashūr Kitab al-Sunnah al-Musharrafah.* Beirut: Dār al-Bashā'ir al-Islamiyyah.

Al-Laknawī, M. (1995). *Ẓafr al-Amānī bi Sharah Mukḥtaṣar al-Sayīd al-Sharīf al-Jurjān fi Muṣṭalah al-Hadīth.* Halib: Maktabah al-Maṭbuᶜah al-Islāmiyyah.

Al-Manāwī, A. (1937). *Fath al-Qadīr Sharh al-Jāmiᶜ al-Ṣaghīr.* Cairo: al-Maktabah al-Tujāriyah al-Kubrā.

Al-Mursī, K. (2003). *Kitābah al-Hadīth al-Nabawī wa Jamᶜihi wa Tafwihi wa Ṣ)ifāt Ahlihi.* np: Dār al-Maᶜrifah al-Jāmiᶜah.

Al-Nawawī, A. (2008). *Al-Manhāj Sharah Ṣahīh Muslim bin al-Hajāj.* Beirut: Dār al-Maᶜrifah.

Al-Ramahramzī, H. (1984). *Al-Muhaddith al-Fāṣal Baina al-Rāwī wa al-Wāᶜī.* Beirut: Dār al-Fikr.

Al-Sabāᶜī, M. (1998). *Al-Sunnah wa Makānatuhā fi al-Tashrīᶜ al-Islāmī.* Beirut: al-Maktabah al-'Islāmī.

Al-Sakḥāwī, A. (1985). *Al-Maqāṣid al-Hasanah fi Bayān Kathīr min al-Ahadīth al-Mushtaharah ala al-Alsinah.* Beirut: Dār al-Kitāb al-ᶜArabī.

Al-Sakḥāwī, A. (200)3. *Fath al-Mughīth bi Sharah Alfiyah al-Hadīth.* Cairo: Maktabah al-Sunnah.

Al-Sayūṭī, J. (199)6. *Tadrīb al-Rāwī fi Sharah Taqrīb al-Nawāwī.* Beirut: Dār al-Kitāb al-ᶜArabī.

Al-Sayūṭī, J. (1996). *Al-Lālī al-Maṣnūᶜat fi al-Ahādīth al-Mauḍūᶜah.* Beirut: Dār al-Kitāb al-ᶜIlmiyyah.

Al-Zarkashī, B. (1970). *Al-'jābah li Īrād ma Istidrakatihi ᶜAishah r.a. ala al-Ṣahābah.* Beirut: al-Maktabah al-Islāmī.

Attar, N. (1997). *Manhaj al-Naqd fi ᶜUlūm al-Hadīṭh.* Beirut: Dār al-Fikr al-Muᶜāṣirah.

ᶜAbd al-Fatāh Abī Ghaddah. (1996.) *Lamhāt min Tarīkḥ al-Sunnah wa ᶜUlūm al-Hadīth.* Halib: Maktabah al-Maṭbūᶜāt al-Islamiyyah.

ᶜAbd al-Majīd Mahmūd, A. (1901). *Al-Ittijahāt al-Fiqhiyah ᶜinda Aṣhāb al-Hadīth fi al-Qurun al-Thālith al-Hijri.* Cairo: Dār al-Wafā'.

ᶜAlī bin al-Jaᶜad, A. (1985). *Al-Jaᶜadiyat (al-Maṭbūᶜat bi Ismi: Musnad ᶜAlī bin al-Jaᶜad).* Kuwait: Maktabah al-Falāh.

ᶜAlī bin al-Qārī, A. (1971). *Al-Asrār al-Marfūᶜah fi al-'Akḥbār al-Mauḍuᶜah (al-Maᶜrūf bi al- Mauḍuᶜāt al-Kubrā).* Beirut: Maktabah al-'Islāmī.

ᶜUmar Falātah. (1981). *Al-Waḍaᶜ fi al-Hadīth.* Damascus: Maktabah al-Ghazālī.

Fārūq Hamādah. (2005). *Al-Tawāṣal baina al-Madhāhib al-Islamiyyah: Ta'ṣīlihi wa Taṭbīqihi ᶜinda al-Muhaddithīn.* Damascus: Dār al-Qalam.

Ibn Abī al-Hadīḍ. (1961). *Sharah Nahj al-Balāghah.* Cairo: ᶜIsā al-Bābī al-Halabī.

Ibn Abī Hātim al-Rāzī, A. (n.d). *Al-Jarh wa al-Taᶜdīl.* Beirut: Dār al-Kitab al-ᶜIlmiyah.

Ibn al-Jauzī, A. (1966). *Kitāb al-Mauḍuᶜāt.* Madinah: al-Maktabah al-Salfiyah.

Ibn al-Jauzī, A. (1983). *Al-ᶜIlal al-Mutanāhiyah fi al-Ahādīth al-Wāhiyah.* Beirut: Dār al-Kitab al-ᶜIlmiyyah.

Ibn al-Qaym al-Juwaẓiyah, M. (1994). *Al-Manār al-Munīf fi al-Hadīth al-Ṣahīh wa al-Ḍaᶜīf.* Halib: Maktabah al-Maṭbūᶜah al-Islamiyyah.

Ibn al-Ṣālāh, A. (2000). *ᶜUlūm al-Hadīth.* Damascus: Dār al-Fikr.

Ibn al-Ṣālāh, A. (n.d). *Muqaddamah Ibn al-Ṣalāh wa Muhāsin al-Iṣṭalāh.* Cairo: Dār al-Maᶜārif.

Ibn ᶜAdī, A. (1989). *Al-Kāmil fi Ḍuᶜafā' al-Rijāl.* Damascus: Dār al-Fikr.

Ibn ᶜIrāq, A. (1979). *Tanẓih al-Sharīᶜah al-Marfūᶜah ᶜan al-Akḥbār al-Shanīᶜah al-Mauḍūᶜah*. Beirut: Dār al-Kitab al-ᶜIlmiyyah.

Ibn Fāris, A. (1979). *Muᶜjam Maqāyīs al-Lughah.* Damascus: Dār a-Fikr.

Ibn Hajr al-ᶜAsqalānī, A. (1960). *Fath al-Bārī bi Sharah Ṣahīh al-Bukḥārī.* Cairo: al-Salfiyah.

Ibn Hajr al-ᶜAsqalānī, A. (2008). *Tahdhīb al-Tahdhīb.* Beirut: Mu'assasah.

Ibn Hajr al-ᶜAsqalānī, A. (2009). *Al-Nikat ala Kitāb Ibn al-Ṣalāh.* Qāherah: Dār al-Imām Ahmad.

Ibn Hajr al-ᶜAsqalānī, A. (2009). *Lisān al-Mīzān.* Beirut: Dār al-Bashā'ir al-Islamiyyah.

Ibn Jarīr al-Ṭabarī, A. (n.d). *Ta'rīkḥ al-'Umam wa al-Mulūk.* Cairo: Dār al-Maᶜārif.

Ibn Mājah, A. (1999). *Al-Sunan.* Riyadh: Dār al-Salām.

Ibn Qutaybah, A. (1995). *Ta'wīl Mukḥtalif al-Hadīth.* Damascus: Dār al-Fikr.

Ibn Rajab al-Hanbalī, A. (1978). *Sharah ᶜIlah al-Tismiẓī.* Beirut: Dār al-Milāh.

Ibn Saidah, A. (1958). *Al-Muhkam wa al-Muhīḍ al-Aᶜẓam.* Cairo: Jāmiᶜah al-Daul al-ᶜArbiyyah.

Ibn Taimiyyah, T. (1986.) *Manhāj al-Sunnah.* Cairo: Jāmiᶜah al-Imām Muhammad bin Suᶜūḍ al-Islāmiyyah.

Ikrām Allah, I. (1992). *Al-Imām ᶜAlī bin al-Madīnī wa Manhajihi fi Naqd al-Rijāl.* Beirut: Dār al-Bashā'ir al-Islamiyyah.

Muhammad Adīb Ṣālih. (1997). *Lamhāt fi 'Uṣūl al-Hadīth.* Beirut: Maktabah al-Islamiyyah.

Muslim, H. (1998). *Al-Ṣahīh.* Riyadh: Dār al-Salām.

Yaqūt al-Hamawī, A. (1977). *Muᶜjam al-Buldān.* Beirut: Dār Ṣādir.